

دورة الجمعيات المشهرة

الإطار التطبيقي للمحاسبة في الهيئات غير الهادفة للربح

الأستاذ

علاء رياض

للربح

غير الهادفة

الهيئات

والنوادي

الأهلية

الجمعيات

EMIL : alaa_reyad2000@yahoo.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْلَمُوا

تفسيرى الله علمكم برسوله والمؤمنين

ويشتركون إلى عام الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون .

صدق الله العظيم

المحاسبة فى المنشآت التى لا تهدف الى الربح

رقم الصفحة	فهرست المحتويات
٣	- تقديم عام .
٥	الفصل الأول : الأسس المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح فى ضوء الضوابط الشرعية .
٦	- تمهيد .
٦	(١-١) - مفهوم وخصائص الوحدات غير الهادفة للربح .
٨	(٢-١) - طبيعة أنشطة الوحدات غير الهادفة للربح .
١٢	(٣-١) - الأسس المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح .
١٤	(٤-١) - المعايير المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح .
١٥	(٥-١) - أسس الإثبات والقياس والإفصاح المحاسبى لعمليات الوحدات غير الهادفة للربح .
١٩	(٦-١) - قيم وأخلاق وسلوكيات المحاسب فى الوحدات غير الهادفة للربح .
٢٣	الفصل الثانى : التنظيم المحاسبى للوحدات غير الهادفة للربح .
٢٤	- تمهيد .
٢٥	(١-٢) - مفهوم وهيكل النظام المحاسبى وعناصره وإجراءات تشغيله .
٣٢	(٢-٢) - أغراض النظام المحاسبى للوحدات غير الهادفة للربح .
٣٣	(٣-٢) - عناصر النظام المحاسبى للوحدات غير الهادفة للربح .
٣٥	(٤-٢) - الحسابات الختامية والميزانية العمومية للوحدات غير الهادفة للربح .
٣٨	(٥-٢) - نماذج الحسابات الختامية للوحدات غير هادفة للربح .
٤٣	(٦-٢) - نموذج للميزانية العمومية لوحد غير الهادفة للربح .
٤٥	(٧-٢) - نماذج القوائم المالية للوحدات غير الهادفة للربح .
٤٩	(٨-٢) - مرفقات القوائم المالية للوحدات غير الهادفة للربح .
٥١	- ملخص الدراسة
٥٤	- قائمة المراجع المختارة

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم عام

تعتبر الوحدات غير الهادفة للربح من أهم البنيات الأساسية للمجتمعات المعاصرة حيث تقوم بدور متميز في المجال الخيري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ونحو ذلك ، سواء كانت حكومية أو أهلية ، ولقد أخذت هذه الوحدات أشكالاً وأنماطاً مختلفة منها : المنظمات ، الاتحادات ، الجمعيات ، الهيئات ، النقابات ، النوادي ، دور العبادة وما في حكمها ، ويجمع كل ذلك سمات عامة منها أنها تختص بتقديم خدمات ومنافع للناس والمجتمع .

ولقد تناول فقهاء المسلمين التكيف الشرعي للوحدات غير الهادفة للربح ووضعوا الضوابط الشرعية التي تحكم معاملاتها حتى تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، كما أبرزوا فضل السبق للإسلام في إنشاء هذه الوحدات منذ أكثر من ١٤٠٠ عاماً ، ومنها على سبيل المثال : الوقف ، والارصاد ، والوصايا ودور العبادة ، ودور رعاية الأطفال ودور رعاية الشيوخ ، وما في حكمها .

وللوحدات غير الهادفة للربح جوانب اقتصادية ومالية بجانب الجوانب الأخرى تتطلب وجود نظم محاسبية لحفظ الأموال التي تتعامل بها وبيان المديونية والدائنية والإفصاح عن مركزها المالي وقياس وتقويم دورها في أداء المنافع والخدمات إلى مستحقيها على الوجه الأفضل ، ولقد بذلت جهود طيبة من قبل المنظمات والهيئات المحاسبية العالمية والإسلامية لوضع إطاراً يتضمن الأسس والمعايير المحاسبية التي تحكم عمليات : الإثبات والقياس والعرض والإفصاح المحاسبية عن أنشطتها ومعاملاتها المختلفة ، كما وضعت نظم محاسبية لها تتضمن الدورات المستندية والدفاتر والسجلات ودليل الحسابات والقوائم والتقارير المحاسبية والتي تخرج معلومات محاسبية بمواصفات خاصة تساعد في مجال التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة .

وكان لانتشار نظام الحاسبات الإلكترونية ونظم المعلومات الآلية وشبكات الاتصالات المحلية والإقليمية والعالمية دوراً هاماً في تطوير النظم المحاسبية لهذه الوحدات ولاسيما فيما يتعلق بتجويد نوعية المعلومات المحاسبية الخارجة من حيث الدقة والسرعة والموضوعية وسهولة العرض والإفصاح .

وبالرغم من أهمية محاسبة الوحدات غير الهادفة للربح على النحو السابق بيانه إلا أن المحاسبين والمراجعين لم يهتموا بها مثل اهتمامهم بالوحدات الاقتصادية الهادفة للربح ، لذلك وجدت أنه من الأهمية إعداد دراسة لمحاسبة تلك الوحدات تتضمن الإطار الفكري والتنظيمي لتساعد المحاسبين العاملين بهذه الوحدات على أداء مهامهم على الوجه الأفضل ، كما تساعد المستويات الإدارية وأجهزة الرقابة عليها للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للمتابعة والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة برشد .

ولقد خططت هذه الدراسة بحيث تقع في فصلين نظماً على النحو التالي :

الفصل الأول : ويتعلق بالأسس المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح .

الفصل الثاني : ويتعلق بعرض الإطار العام للتنظيم المحاسبى المناسب للوحدات غير الهادفة للربح مع بيان عناصره وإجراءات تشغيله وطبيعة المعلومات الخارجة منه .

ولقد أوردت في نهاية الدراسة قائمة بأهم المراجع لمن يريد الحصول على مزيد من المعرفة . ولقد ساعدني في إعداد هذه الدراسة خبرتي العملية كمحاسب للعديد من الوحدات غير الهادفة للربح الخيرية الأهلية كما ساهمت في وضع العديد من البرامج التدريبية للمحاسبين بها ، كما أنني

اشتركت فى وضع النظم المحاسبية للعديد منها ، كما قمت بتدريس موضوعاتها فى العديد من المراكز التدريبية الخاصة .

كما أدعو الله سبحانه وتعالى أن يكون فى هذه الدراسة الخير والنفع للمعنيين بمحاسبة الوحدات غير الهادفة للربح ، ولا يفوتنى أن أقدم الشكر للمجموعة الاستشارية للمحاسبة و المراجعة التى كانت سبباً فى إعداد هذه الدراسة ، وأخص بالذكر سعادة الأستاذ / ياسر عبدالمجيد المدير المالى للمجموعة الاستشارية للمحاسبة و المراجعة على دعمه الشامل لهذه الدراسة وكذلك سعادة الدكتور / حسين حسين شحاتة – استاذ المحاسبة كلية التجارة جامعة الأزهر والتى كانت أبحاثه ومؤلفاته مرجعاً هاماً لإعداد هذه الدراسة وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يجزيهما عنى خيراً .

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم ، اللهم أجعل عملنا هذا صالحاً ولوجمك الكريم خالصاً .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

أستاذ / علاء رياض

أستاذ المحاسبة

بالمجموعة الاستشارية للمحاسبة و المراجعة

مدير إدارة التكاليف و الموازنة و المتابعة

محكم دولى – خبير منازعات الإستثمار

مدرب محترف معتمد

القاهرة فى : رمضان ١٤٣٢ هـ

أغسطس ٢٠١١ م

للاتصال :

محمول : ٠١٠ / ٥٤٤٦٨٣٨

إيميل : alaa_reyad2000@yahoo.com

الفصل الأول
الأسس المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح

الفصل الأول

الأسس المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح

تمهيد :

تتسم الوحدات غير الهادفة للربح بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن الوحدات الاقتصادية الهادفة للربح ، وهذا التميز يؤثر بدوره على أسس ومعايير المحاسبة التي تحكم الإثبات والقياس والإفصاح المحاسبى لها ، ولقد بذلت المنظمات والمجالس والهيئات المحاسبية العالمية والإسلامية جهوداً كبيرة في وضع إطاراً لهذه الأسس والمعايير بحيث تناسب طبيعتها .

وهذا ما سوف نتناوله بشيء من الإيجاز في هذا الفصل مع التركيز على المسائل الآتية :

- ١ . - مفهوم وخصائص الوحدات غير الهادفة للربح .
- ٢ . - طبيعة أنشطة الوحدات غير الهادفة للربح .
- ٣ . - الأسس المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح .
- ٤ . - المعايير المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح .
- ٥ . - أسس الإثبات والقياس والإفصاح المحاسبى لمعاملات الوحدات غير الهادفة للربح .
- ٦ . - قيم وأخلاق وسلوكيات المحاسبين العاملين في الوحدات غير الهادفة للربح .

(١-١) - مفهوم وخصائص الوحدات غير الهادفة للربح :

◆ مفهوم الوحدات غير الهادفة للربح :

يقصد بالوحدات غير الهادفة للربح " بأنها كيانات قانونية تقوم بمجموعة من الأنشطة المختلفة ذات الطابع الخيري والاجتماعي والثقافي وما في حكم ذلك بقصد تقديم مجموعة من السلع والخدمات والمنافع للناس وللمجتمع دون أن تكون الغاية الأساسية هي تحقيق الربح ، وإن تحقق عائد في بعض أنشطتها فإنه يوجه لتنمية وتطوير أنشطتها الخيرية والاجتماعية ونحوها " .

◆ الخصائص المميزة للوحدات غير الهادفة للربح :

من أهم الخصائص المميزة للوحدات غير الهادفة للربح ما يلي :

◆ الغاية الأساسية لها تقديم خدمات ومنافع عامة للجميع حتى ولو تعارض ذلك مع تحقيق الربحية أو الفائض فى بعض الأحيان .

◆ حقوق ملكيتها لكيان إجتماعى أو حكومى ولا تنتقل هذه الملكية بالتداول بين الأفراد كما هو الحال فى الوحدات الهادفة للربح ، ويكون لها شكل رسمى له صفة الدوام يمثل شخصيتها الإعتبارية موثق ومعتمد من أحد وزارات الدولة أو مصالحها أو دوائرها حسب الأحوال .

◆ يتولى إدارتها مجموعة من الأفراد من داخلها فى إطار المشاركة التطوعية ، ينتخبون بالاقتراع العام أو يعينوا من قبل الحكومة حسب الظروف القانونية لكل وحدة .

◆ تتمثل أهم مصادر التمويل فى: التبرعات والرسوم والإعانات والهيئات من الحكومة ومن الأفراد والهيئات ... وما فى حكم ذلك .

◆ تتمثل أهم أنشطتها فى تقديم الخدمات والمنافع العامة ذات الطابع الاجتماعى والخيرى والثقافى والرياضى ... وما فى حكم ذلك .

◆ تحاول إدارتها تحقيق التوازن بين الإيرادات وبين نفقات (مصروفات) أداء الأنشطة ، ويغضى العجز إن وجد عن طريق الإعانات والهبات ، كما يوجه الفائض لتنمية وتطوير الأنشطة مرة أخرى .

◆ معفية من الضرائب على رأس المال أو الدخل لأنها تساهم فى التنمية الاجتماعية والأعمال الخيرية التى تعتبر من أهم مسئوليات الدولة .

◆ أنواع الوحدات غير الهادفة للربح :

هناك أنواع مختلفة للوحدات غير الهادفة للربح من أهمها ما يلى :

◆ وحدات حكومية : تقدم سلع وخدمات ومنافع إجتماعية وتعتبر جزءاً من البنية الحكومية .

◆ وحدات غير حكومية : تقدم خدمات ومنافع إجتماعية وخيرية ويطلق عليها أهلية .

وسوف نركز فى هذه الدراسة على الوحدات غير الهادفة للربح الأهلية ، حيث يطبق على الحكومية منها أسس المحاسبة الحكومية ، وهذا خارج نطاق هذه الدراسة فى هذه المرحلة ، وربما نتناولها فى مناسبة أخرى ، وتأسيساً على ذلك عندما يذكر " الوحدات غير الهادفة للربح " فإنه يقصد بها الأهلية فقط " .

◆ (٢-١) - طبيعة أنشطة الوحدات غير الهادفة للربح :

◆ الأنشطة الأساسية للوحدات غير الهادفة للربح :

تباشر الوحدات غير الهادفة للربح مجموعة من الأنشطة المختلفة لتحقيق مقاصدها الأساسية ، تتمثل في تقديم الخدمات والمنافع الاجتماعية والخيرية للناس وما فى حكم ذلك ، من بين هذه الأنشطة ما يلى :

أولاً : تقديم الخدمات والمنافع اللازمة للمجتمع حسب الوارد فى العقود واللوائح الواردة فى موثيق إنشاء تلك الوحدات ، ومنها على سبيل المثال :

- ١ . التكافل والضمان الاجتماعى للأفراد على إختلاف أطوار حياتهم من الطفولة إلى الشيخوخة .
- ٢ . التوعية والثقافة الدينية .
- ٣ . الرعاية الصحية للمعوزين .
- ٤ . المساهمة فى حماية البيئة من كافة صور التلوث .
- ٥ . المساهمة فى نشر الوعى الثقافى والاجتماعى والدينى .
- ٦ . المساهمة فى رعاية المعتقلين والمسجونين وأسرههم .
- ٧ . تقوية الصداقة بين شعوب العالم .

ثانياً: حث الناس على التبرع والعطاء والتعاون على البر والخير من خلال مساهماتهم المالية والعينية والدعوية والمعنوية وذلك من خلال حملات التوعية والدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

ثالثاً : المشاركة مع المؤسسات والمنظمات والهيئات المحلية والعالمية فى كافة الأنشطة المرتبطة بمقاصدها الأساسية ومنها التنمية الاجتماعية والخيرية وما فى حكم ذلك .

رابعاً : المساهمة فى تأسيس دور العلم والثقافة وتنمية المجتمع وما فى حكم ذلك لرفع المستوى العلمى والثقافى والاجتماعى لكافة فئات المجتمع ، وكذلك لإعداد الدعاة والمصلحين فى ضوء قيم وأخلاق وآداب وسلوكيات المجتمع .

خامساً : المساهمة فى حل مشكلات الناس بالطرق الودية مثل لجان التحكيم الودى .

◆ الفروق الأساسية بين الوحدات الهادفة للربح والوحدات غير الهادفة للربح :

تؤثر مقاصد وأنشطة وطبيعة الملكية والربحية والمسئولية الاجتماعية والبيئية على الوحدات الهادفة وغير الهادفة للربح ومن ثم تظهر العديد من الفروق بينهما ، وتحليل ذلك على النحو التالى :

أولاً : تعتبر الغاية الأساسية للوحدات الهادفة للربح هو تعظيم الربحية وتعظيم الثروة لحقوق الملكية ، ولكن غاية الوحدات غير الهادفة للربح هى تقديم منافع وخدمات ذات طابع إجتماعى وخيرى وثقافى وما فى حكم ذلك بدون عوض أو بعوض قليل .

ثانياً : يمتلك الوحدات الهادفة للربح الملاك (شركاء - مساهمون -) ويتمثل رأس المال فى صورة حصص أو أسهم ، بينما يمتلك الوحدات غير الهادفة للربح المجتمع الذى يقدم أفراده المنافع والخدمات ... وعندما تصفى تؤول ملكيتها إلى الدولة ، فهى ملكية مجتمعية .

ثالثاً : يدير الوحدات الهادفة للربح الملاك أو من ينوبون عنهم مثل : مجلس الإدارة فى حالة شركات الأموال ، أو الشركاء فى شركات الأشخاص ، بينما يدير الوحدات غير الهادفة للربح فى الغالب مجلس إدارة منتخب أو معين يعمل طواعية كما هو الحال فى الجمعيات الخيرية والاجتماعية والدينية .

رابعاً : يضبط أنشطة الوحدات الهادفة للربح مجموعة من القواعد والمبادئ التى تنبثق من مقاصدها الأساسية المتمثلة فى الربحية ، بينما يحكم أنشطة الوحدات غير الهادفة مجموعة من القواعد والمبادئ التى تنبثق من رسالة تقديم الخدمات والمنافع الخيرية والاجتماعية والدينية والمرتبطة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والمسئولية الاجتماعية ونظم الدولة الاجتماعية .

خامساً : جاءت كافة الرسائل السماوية من أجل تحقيق الخير للإنسان ، ولا تميز بين مسلم وغير مسلم من منظور المعاملات والأعمال ويطبق المبدأ : " لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا " ، ويعنى ذلك أن تقدم الوحدات غير الهادفة للربح خدماتها للجميع دون تمييز أو عنصرية . وهذه الفروق الأساسية وغيرها تؤثر تأثيراً واضحاً على أسس ومعايير المحاسبة على النحو الذى سوف نفضله فى الصفحات التالية .

(٣-١) - الأسس المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح :

لا تختلف الأسس المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح عن الأسس المحاسبية العامة المتعارف عليها فى علم المحاسبة المالية ، ومن أهم هذه الأسس ما يلى :

(١) - أساس استقلال الذمة المالية (الشخصية الاعتبارية) للوحدة عن الذمة المالية لإدارتها : حيث تتم كافة المعاملات والأعمال باسمها .

(٢) - أساس استمرارية النشاط : حيث تتم المحاسبة على كافة معاملات الوحدة على أنها مستمرة فى أنشطتها ، وليست فى حالة تصفية ، وتأسيساً على ذلك وتطبيقاً لأساس الاستحقاق يظهر ما يسمى بالمقدمات والمستحقات .

(٣) - أساس الفترة الزمنية المالية : حيث تقسم حياة الوحدة إلى فترات زمنية ، قد تكون سنة أو أقل حسب الأحوال ، وفى نهاية كل فترة يتم الجرد وتعد القوائم المالية المختلفة وتقدم التقارير المحاسبية إلى من يعينهم الأمر .

(٤) - أساس الإثبات الفورى والتاريخى لمعاملات وعمليات الوحدة فى الدفاتر والسجلات حسب الأصول المهنية لذلك وطبقاً لطرق وأساليب المحاسبة المختارة ، ويعتمد فى ذلك على المستندات وما فى حكمها ، ويتم ذلك يدوياً أو باستخدام الحاسبات الإلكترونية أو بأى وسيلة أخرى .

- (٥) - أساس الاستحقاق حيث يتم تحميل الفترة المالية بما يخصها من مصروفات سواء دفعت أو لم تدفع وبما يخصها من إيرادات سواء حصلت أو لم تحصل .
- (٦) - أساس تحقق النفقات بالاستحقاق أو بالصرف حسب ما تختاره كل وحده ، والأولى أن يطبق أساس الاستحقاق حيث يسهل من تقويم الأداء ومتابعة حقوق الوحدة طرف الغير .
- (٧) - أساس القياس النقدي / أو / العيني لمعاملات الوحدة وذلك لتحقيق الرقابة العينية والمالية على الموجودات والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة .
- (٨) - أساس التقويم على أساس التكلفة التاريخية عند الاقتناء أو عند حدوث التصرفات ، وإن كان هناك اتجاه قوى نحو تطبيق أساس التكلفة الجارية .
- (١٠) - أساس القياس الفعلي أو الحكمي للموجودات والإيرادات والنفقات في نهاية الفترة المالية ، ويستعان بأهل الخبرة والبصيرة في حالة القياس الحكمي .
- (١١) - أساس الإفصاح : ويقصد به إعداد القوائم المالية والتقارير المالية للوحدة بطريقة واضحة وسهلة وميسرة لتساعد مستخدميها للحصول على المعلومات اللازمة عن أداءها ، ومن أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها : الموارد والنفقات ، والفائض والعجز ، وجمع الفائض ، والدائنية والمديونية .
- (١٢) - يتم استخدام أساس القيد المزدوج عند إجراء كافة العمليات الحسابية بالدفاتر أى أن كل عملية قيد لها طرف يعطى ويقال عنه دائن وطرف يأخذ ويقال عنه مدين .
- (١٣) - يتم إعداد حسابات الجمعية بالعملة المحلية .
- (١٤) - الأصول الثابتة (وهى عبارة عن الأصول الرأسمالية التى تستخدم فى أنشطة الجمعية لأكثر من فترة مالية واحدة) يتم حساب قيمتها بسعر التكلفة مضاف إليها تكاليف رسوم النقل والتركيب حتى يصبح الأصل صالحاً للاستخدام .
- (١٥) - الأصول الثابتة التى يتبرع بها للجمعية يتم احتساب قيمتها الرأسمالية بسعر السوق المقرر لها أو بالسعر المقرر لاستعواضها .
- (١٦) - المساهمات العينية التى تحصل عليها الجمعية بعد موافقة مجلس الإدارة على قبولها يتبع فيها الآتى :
- يتم تقدير قيمتها بناءً على أسس عادلة بواسطة المتخصصين .
 - تسجل فى سجلات العهدة المخزنية بعد تحرير إذن الإضافة المخزنى كما تسجل أيضاً فى سجل التبرعات العينية .
 - تسجل فى السجلات المالية بتحميل قيمة الأصل فى الجانب المدين وحساب التبرعات العينية بنفس القيمة فى الجانب الدائن .

(١٧) - التحسينات التي تجرى على العقارات المستأجرة يتم اعتبارها من المصروفات الرأسمالية بمعنى أن تخص عدة فترات محاسبية ويتم إهلاكها على مدى فترة عقد الإيجار .

(١٨) - الأصول الثابتة { أثاث ومهمات مكتبية - الآلات و المعدات - المباني والإنشاءات - العدد والأدوات - وسائل النقل و الإنتقال ٠٠٠ إلخ } يتم إهلاكها بطريقة القسط الثابت وفقاً للمعدلات السنوية .

(١٩) - تحتسب القيمة الفعلية للمخزون على أساس ثمن التكلفة ، وما يتم التبرع به على أساس السعر الجارى المحلى للتكلفة

(٢٠) - يتم صرف المخزون بأسلوب ما يرد أولاً يصرف أولاً .

(٢١) - المبالغ الواردة من أى ممول ومحدد استخدامها من أنشطة محددة يتم احتساب الفائض فيها من ضمن بنود الالتزامات وتظهر فى قائمة المركز المالى تحت عنوان (مبالغ مخصصة) .

ولقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من الأسس المحاسبية بعد تأصيلها فى ضوء الفكر والتطبيق الإسلامى وهى لا تختلف كثيراً عن السابق بيانها ، ويمكن الاستفادة منها فى مجال الوحدات غير الهادفة للربح الخيرية الأهلية .

(٤-١) - المعايير المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح :

لقد اهتمت مجامع ومنظمات وهيئات مهنة المحاسبة والمراجعة العالمية الإسلامية بوضع معايير للوحدات غير الهادفة للربح لتكون مرشداً للمعالجات المحاسبية ، ومعياراً للتطبيق العملى ، ومن جهود تلك المجامع والمنظمات والهيئات ما يلى :

(١) - إرشادات المحاسبة للمنظمات غير الهادفة للربح الصادرة عن المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) خلال الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٨ .

(٢) - قوائم مفاهيم المحاسبة المالية للمنظمات غير الهادفة للربح الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة ١٩٧٩ م .

(٣) - المعايير المحاسبية للمنظمات غير الهادفة للربح الصادرة عن (FASB) المنشورة سنة ١٩٩٦ م .

(٤) - المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمنشورة سنة ٢٠٠٠ م .

وفى ضوء ما صدر عن تلك الجهات ، يمكن استنباط أهم المعايير المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح فعلى النحو الآتى :

١ - معيار تخصيص الأموال حسب استخدامات معينة فى ضوء المقاصد الخاصة والعامّة للوحدة ، وتأسيساً على ذلك تحلل الأموال الواردة على النحو التالى :

أ - أموال مقيدة مخصصة لأغراض محددة ولمصارف بعينها كما هو الحال فى أموال الزكاة و أموال الوقف المشروطة فى حجة الواقف وأموال الوصايا لجهات خيرية بعينها .

ب - أموال مطلقة : وهي الأموال المتاحة للاستخدام فى الأغراض الخيرية العامة و فى إطار مقاصد الوحدة العامة .

ويجب أن يؤخذ فى الحسبان هذا المعيار عند تصميم الدورات المستندية والدفاتر والسجلات والقوائم والتقارير.

٢ - معيار تحليل الإيرادات والموارد وما فى حكمها حسب طبيعتها :

ومن أهم أنواع هذه الإيرادات ما يلى :

- ١ . - إيرادات الأنشطة الخاصة .
- ٢ . - الرسوم والاشتراكات من الأعضاء .
- ٣ . - التبرعات والدعم النقدى العام من الدولة .
- ٤ . - التبرعات والهبات والوصايا والدعم النقدى من الأفراد والشركات والمؤسسات ونحو ذلك .
- ٥ . - التبرعات والهبات والوصايا العينية من الأفراد والشركات والمؤسسات ونحو ذلك .
- ٦ . - إيرادات أخرى متنوعة .

ويفيد هذا المعيار فى العرض والإفصاح لحث وتشجيع وتحفيز الناس على المزيد من التبرع والهبة والوصايا والعمل الخيرى والاجتماعى التطوعى .

٣ - معيار الفائض أو العجز النقدى :

تطبق الوحدات غير الهادفة للربح أساس المقابلة بين الموارد والاستخدامات بهدف بيان الفائض أو العجز فى نهاية الفترة المالية ، وبيان سبل توظيف الفائض ، وسبل تدبير العجز إن وجد ، وفى كل الأحوال يتم تسويتها فى حساب متجمع الفائض المرحل من سنوات سابقة .

٤ - معيار إظهار الأصول الثابتة فى قائمة المركز المالى :

وتتمثل فى الموجودات الثابتة التى تقتنيها الوحدة بغرض تسهيل أداء مهامها المختلفة مثل العقارات والآلات والأجهزة والأدوات والأثاث ونحوها ، والمعالجة المحاسبية المناسبة هو أن يطبق عليها الأسس المحاسبية التى تطبقها الوحدات الاقتصادية وذلك بهدف الرقابة وتقويم الأداء ، ونرى أن يطبق عليها أسس وطرق الإهلاك والصيانة والإحلال والاستبدال .

(٥-١) - أسس الإثبات والقياس والإفصاح المحاسبى لعمليات الوحدات غير الهادفة للربح :

من أهم وظائف المحاسبة بصفة عامة : الإثبات والقياس والعرض والإفصاح المحاسبى ، وهذه الوظائف فنية لكافة الوحدات المحاسبية سواء كانت هادفة للربح أو غير هادفة للربح ، ويتم تنفيذ هذه الوظائف باستخدام مجموعة من الأساليب والطرق المحاسبية وطبقاً لأسس ومعايير المحاسبة السابق الإشارة إليها ، كما تستخدم الوسائل اليدوية والآلية والإلكترونية وهذا أولى وأوجب .

وفى ما يلى نبذة مختصرة لكيفية أداء هذه الوظائف (العمليات) فى ضوء طبيعة أنشطة الوحدات غير الهادفة

للربح :

◆ أسس الإثبات لعمليات الوحدات غير الهادفة للربح :

يقصد بالإثبات المحاسبى : تسجيل (كتابة) جميع المعاملات من إيرادات ونفقات ، وتحصيل وصرف أولاً بأول ويعتمد ذلك على المستندات والمذكرات والوثائق المختلفة المؤيدة لها ، ويتم الإثبات فى الدفاتر والسجلات طبقاً لطريقة المحاسبة المختارة .

ويحكم عملية الإثبات الأسس الآتية :

- (١) - سلامة واستيفاء المستندات للشروط الشكلية والموضوعية المتعارف عليها .
- (٢) - فورية الإثبات أولاً بأول بالدفاتر والسجلات بدون تأخير .
- (٣) - تاريخ الإثبات باليوم والشهر والسنة لبيان ميقات واقعة المعاملة .
- (٤) - المعالجة المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها والمناسبة لطبيعة الوحدات غير الهادفة للربح .

- (٥) - الالتزام بالنظم والقوانين المحلية للدولة الكائن على أرضها الوحدة .
 - (٦) - الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السابق بيانها فى الصفحات السابقة .
- ويتم الإثبات يدوياً أو باستخدام الوسائل الآلية والإلكترونية حسب الأحوال ، ومن الأفضل الاستفادة من التقنيات المعاصرة فى المحاسبة .

◆ أسس القياس المحاسبى لمعاملات الوحدات غير الهادفة للربح :

يقصد بالقياس المحاسبى : ترجمة المعاملات التى تقوم بها الوحدات غير الهادفة للربح إلى صورة نقدية حتى يمكن إثباتها بالدفاتر والسجلات وتحديد المديونية والدائنية وبيان نتائج الأعمال والمركز المالى فى نهاية الفترات المالية .

ومن أهم معاملات الوحدات غير الهادفة للربح التى يطبق عليها أسس القياس ما يلى :

- (١) - الإيرادات والموارد التى تحصل عليها لتمويل أنشطتها المختلفة .
- (٢) - نفقات (مصروفات) الأنشطة المختلفة التى تمارسها الوحدة .
- (٣) - الاقتناء أو التصرف فى الموجودات الثابتة التى تفتنيها الوحدة لتساعدها على أداء أنشطتها المختلفة .

ومن أهم أسس القياس المحاسبى المناسبة للوحدات غير الهادفة للربح ما يلى :

- (١) - قياس الإيرادات على أساس القيمة المحصلة بها فعلاً وكذلك المستحقة ولم تحصل طبقاً لأساس الاستحقاق ، وإذا كانت هناك إيرادات فى صورة عينية فإنها تترجم إلى قيم نقدية على أساس القيمة السوقية لها وقت الاقتناء والمقدرة بمعرفة أهل الخبرة والاختصاص والبصيرة ، كما تترجم الإيرادات المقدمة إلى الوحدة فى صورة حقوق انتفاع على أساس قيمة المثل .

- (٢) - قياس النفقات : ويقصد بالنفقات بأنها المبالغ المدفوعة أو المستحقة لتمويل الأنشطة المختلفة ، ويحكمها الضوابط الآتية :

- المشروعية : بمعنى أن تكون النفقة مشروعة وعاندها مشروع .
 - السببية والارتباط : ويقصد بذلك أن تكون هناك علاقة سببية بين عملية الإنفاق وأنشطة الوحدة .
 - الوسطية : بمعنى أن لا تتضمن النفقات إسرافاً أو تبذيراً أو مظهرية ، كما لا يجوز التقدير حتى تُؤدى الخدمات والمنافع على الوجه الأحسن .
 - الاستفادة : بمعنى أن يتحقق عائد في صورة منفعة أو خدمة أو سلعة على المستفيدين من عملية الإنفاق .
 - التنمية والتطوير : بمعنى أن تساهم النفقات في تنمية وتطوير الخدمات والمنافع التي تقدمها الوحدات .
- ويتم القياس على أساس القيمة النقدية المدفوعة أو المحسوبة وفقاً للأساس الذي سوف يطبق : الأساس النقدي أو أساس الاستحقاق ، وليس هناك من مخالفة شرعية من تطبيق أيهما ، والأولى تطبيق أساس الاستحقاق كما سبق الإشارة من قبل .
- (٣) - قياس الموجودات الثابتة : يقصد بالموجودات الثابتة بأنها الأصول الثابتة التي تقتنى من أجل المساعدة في أداء أنشطة الوحدة ، وليس بغرض التجارة ، مثل العقارات والآلات والمعدات والأثاث والسيارات وما في حكمها .
- وتقاس عند الاقتناء على أساس القيمة النقدية المدفوعة ، وفي نهاية السنة المالية تقاس على أساس القيمة الدفترية وتطبق عليها أسس وطرق الإهلاك والصيانة المتعارف عليها ، كما سبق الإشارة من قبل .
- وهناك من المحاسبين من يرون أن لا يطبق على الأصول الثابتة أسس وطرق الإهلاك بل تثبت على أنها مصروفات جارية تحمل على السنة التي اقتنيت فيها على منوال ما يطبق في الوحدات الحكومية ، وهذا الرأي لا يساعد في تحقيق الرقابة وقياس الأداء وتقويمه ، ومن الناحية الأخرى هناك فريق من المحاسبين من يرون أنه يجب العدول عن ما تطبقه الوحدات الحكومية ، وتؤيد تطبيق أسس وطرق الإهلاك على الأصول الثابتة .
- (٤) - أسس العرض والإفصاح المحاسبى عن معاملات الوحدات غير الهادفة للربح :
- يقصد بالعرض والإفصاح : عرض المعلومات المحاسبية عن المعاملات التي قامت بها الوحدة في صورة قوائم وتقارير وتفسيرها لتساعد مستخدميها في تكوين رأى عن الأداء عن فترات زمنية معينة .
- ويشترط في هذه المعلومات أن تكون صادقة وأمينة ودقيقة وموقوتة ومحايدة ونافعة لتكون أساساً سليماً في التخطيط المسبق والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة .

ويحكم العرض والإفصاح المحاسبي الأسس الآتية :

- (١) - المنفعة : ويقصد بها أن تحقق المعلومات المعروضة المنافع المنشودة لمستخدميها .
- (٢) - الوضوح : بمعنى أن تكون واضحة وسهلة الفهم والانتفاع بها بدون عنق أو مشقة أو جهد مضمى .
- (٣) - الشمولية : بمعنى أن تعطى معلومات شاملة عن جميع المعاملات بدون إخفاء أو تورية لأمر هامية وضرورية .
- (٤) - الملائمة : بمعنى أن تناسب مستخدميها ويمكنهم فهمها والاعتماد عليها فى الأغراض التى أعدت من أجلها .
- (٥) - التوثيق : بمعنى أنها تركز على مصادر معتمدة موثوق فيها .
- (٦) - التوقيت : ويقصد بذلك أن تكون المعلومات المحاسبية متاحة لمستخدميها فى الوقت المناسب للانتفاع منها .

ومن أهم وسائل العرض والإفصاح المحاسبي الشائع استخدامها فى مجال الوحدات المحاسبية ما يلى :

- القوائم المالية .
- التقارير المالية .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .
- التحليلات والدراسات الخاصة لبعض المسائل الواردة بالقوائم المالية .

(٦-١) - قيم وأخلاق وسلوكيات المحاسب فى الوحدات غير الهادفة للربح :

◆ الاهتمام بقيم وأخلاق المحاسب :

يحكم المحاسب فى مهنته مجموعة من القيم التى تؤثر على أدائه كما تمثل الدستور الذى يتضمن المثل العليا التى يجب أن ينشدها ، وكان الفهم القديم فصل القيم عن المهنة ، ولكن الاتجاه الحديث المعاصر والذى أوصت به المنظمات المهنية العالمية المعنية بالمحاسبة هو اعتبار الالتزام بالقيم والأخلاق ركن أساسى من أركان المهنة لا يمكن فصله عنها ولقد صدر عنها موثيق لقيم وأخلاق المحاسب من أهمها ميثاق الاتحاد الدولى للمحاسبين .

ونرى أن المحاسب فى الوحدات غير الهادفة للربح نظراً لطبيعتها أولى بالالتزام بالقيم والأخلاق الفاضلة حيث يعمل فى منشأة أو مؤسسة من مقاصدها تقديم المنافع والخدمات للناس وقضاء مصالحهم والتعاون على البر والتقوى .

وليس هذا هو المجال لعرض قيم وأخلاق المحاسب بالتفصيل ، ولكن يكفى أن نعرض الخطوط الأساسية لها .

◆ الإطار العام لقيم وأخلاق المحاسب :

يتكون هذا الإطار من أربعة محاور رئيسية هى :

- المحور الأول : القيم الإيمانية .
- المحور الثانى : القيم الأخلاقية .
- المحور الثالث : القيم السلوكية .
- المحور الرابع : القيم المهنية .

وفىما يلى نبذة مختصرة عن كل محور :

أولاً : القيم الإيمانية للمحاسب :

يجب على المحاسب أن يلتزم بالقيم الإيمانية التي تمثل المثل العليا المرتبطة بالعقيدة ، وتمثل الباعث والدافع الذاتى على التزامه بالأخلاق الفاضلة وبالسلوك المستقيم فى أدائه ، ومن أهم هذه القيم ما يلى :

- (١) - الإيمان بأن الله (Y) بأنه المالك للمال والناس مستخلفين فيه ، ومن ثم يجب الالتزام بشرع الله Y مالك المال عند التعامل مع هذا المال .
 - (٢) - استشعار مراقبة الله Y وخشيته فى كل التصرفات والأعمال وهذا يحقق المراقبة الذاتية .
 - (٣) - استحضار النية الصالحة والخالصة لله تبارك وتعالى فى العمل وهذا من موجبات الإخلاص
 - (٤) - الإيمان بالحساب الأخرى مما يستوجب المحاسبة الذاتية فى الدنيا قبل الآخرة .
 - (٥) - الإيمان بأن العمل الصالح المطابق لشرع الله سبحانه وتعالى عبادة لله تبارك وتعالى وطاعة يثاب عليها المسلم فى الدنيا ، ولثواب الآخرة أعظم لو كانوا يعلمون .
- ويعتبر الباعث الإيمانى من أقوى الحوافز على الالتزام بالقيم الأخلاقية والسلوكية والأداء المتميز فى المهنة .

ثانياً : القيم الأخلاقية للمحاسب :

الالتزام بالقيم الأخلاقية التي تمثل السجية الطيبة والفطرة السوية والتي تؤثر على تصرفات وسلوكيات المحاسب ومنها :

- (١) - الأمانة على ما استؤمن عليه من أعمال وبيانات ومعلومات وهذا يوجب السرية .
- (٢) - المصداقية فيما يقدمه من بيانات ومعلومات وإيضاحات إلى من يهمله الأمر .
- (٣) - الشفافية فيما يُطلب منه من معلومات بحيث تعبر عن الواقع دون تغيير أو إخفاء .
- (٤) - الموضوعية بمدلول الحياد التام وعدم التأثر بالأهواء النفسية أو العواطف .
- (٥) - العدل فى قياس وتحديد الحقوق حسب ما اتفق عليه من أسس ومعايير .
- (٦) - الوفاء بالعهود والعقود دون نكوص أو غدر أو خيانة .
- (٧) - النزاهة بمدلول العفة التي تحفظ للإنسان كرامته .
- (٨) - الكفاءة الفنية والانضباط والإقبال على العلم والمداومة على التدريب .
- (٩) - النظام والانضباط حسب النظم واللوائح والقوانين والداستاتير .

ثالثاً : القيم السلوكية للمحاسب :

الالتزام بالسلوكيات السوية التي تمثل الأفعال والتصرفات الحسنة مع الآخرين عند مباشرة المهنة ، وهى نتائج القيم الإيمانية والأخلاقية ، ومنها :

- (١) - استشعار روح المحبة والأخوة مع زملاء المهنة ومع المتعاملين معه بصفة عامة .
- (٢) - التحلى بالتعاون مع الآخرين على البر والتقوى .
- (٣) - التحلى بالتسامح فى التعامل مع الناس ولا يقول إلا حُسناً وخيراً .
- (٤) - التحلى بالأناة والحلم والهدوء وسعة الصدر .
- (٥) - التحلى بالشجاعة والوسطية فى إبداء رأى القائم على الحق .
- (٦) - أن يكون قدوة حسنة فى أخلاقه وسلوكياته وعمله .
- (٧) - أن يكون منظماً ومنضبطاً فى عمله .
- (٨) - أن يكون مقداماً فى طلب الزيادة من العلم والمداومة على التدريب .
- (٩) - أن يحترم المهنة التى ينتمى إليها .

رابعاً : القيم والقواعد المهنية :

- تتفاعل القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية وتقود إلى أداء مهنى تحكمه القواعد الآتية :
- (١) - الإخلاص والولاء والانتماء إلى الوطن .
 - (٢) - الأمانة وحفظ الأسرار .
 - (٣) - المصداقية فيما يقدمه من بيانات ومعلومات .
 - (٤) - الشفافية عن الواقع فى واقعة : لا يخفى شيئاً ولا يضيف زيادة .
 - (٥) - العدل والموضوعية : لا يتأثر بالأهواء والعواطف ولا يخضع للضغوط .
 - (٦) - الاستقلال والحيدة فى إبداء الرأى والمشورة والنصيحة .
 - (٧) - احترام العهود والمواثيق والنظم واللوائح والقوانين التى تقوم على الحق .
 - (٨) - النزاهة والعفة والمروعة عند النظر إلى الأتعاب وما فى حكمها .
 - (٩) - الانضباط والالتزام بالنظم واللوائح والقواعد والقوانين والديساتير حتى تستقيم الأمور .
 - (١٠) - الإلتقان ورفع جودة الأداء .
 - (١١) - الإقدام على طلب العلم بما يحقق التميز فى الأداء .
 - (١٢) - المداومة على التدريب وتنمية الكفاءة الفنية .
 - (١٣) - المعاصرة فى استخدامه الوسائل والأساليب المعينة .

ويجب على المحاسب أن يقسم على الالتزام بما ورد في الميثاق من أصول ويعتبر ذلك بمثابة عهد مع الله تبارك وتعالى وعقد مع المجتمع والمهنة التي ينتمي إليها ، وأن يجدد هذا القسم عندما ينتقل من مستوى إلى مستوى .

كما يلزم تنمية بواعث ودوافع الالتزام بالقيم والأخلاق من خلال تأكيد الأمور الآتية :

- يعتبر الالتزام بالقيم والأخلاق عبادة وطاعة لله تبارك وتعالى ولرسوله ﷺ يثاب عليه .
- يعتبر الالتزام بالقيم والأخلاق مسئولية دينية واجتماعية يحاسب عليها .
- يعتبر الالتزام بالقيم والأخلاق رزقاً من الله تحقق له النماء والزيادة والبركة .

كما يجب وضع جزاءات لمن يخالف ميثاق القيم والأخلاق تكون مرجعيتها ما يلي :

- العقوبات المنصوص عليها في القرآن والسنة .
- العقوبات التعزيرية الواردة في الفقه الإسلامي .
- العقوبات الواردة في المنظمة المهنية التي ينتمي إليها المحاسب وتتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

تعقيب :

لقد تناولنا في هذا الفصل الإطار الفكري لمحاسبة الوحدات غير الهادفة للربح مع التركيز على الأسس والضوابط المحاسبية ، والقيم والأخلاق الواجب أن يلتزم بها المحاسب العامل بهذه الوحدات ، وهذا ينقلنا إلى الجانب التنظيمي والتطبيقي لهذه الأسس والضوابط والقيم ، وهذا ما سوف نتناوله في الفصل التالي إن شاء الله بعنوان : " التنظيم المحاسبى للوحدات غير الهادفة للربح " .

الفصل الثاني
التنظيم المحاسبي للوحدات غير الهادفة للربح

الفصل الثانى

التنظيم المحاسبى للوحدات غير الهادفة للربح

تمهيد :

يتم تنفيذ العمليات المحاسبية : الإثبات والقياس والعرض والإفصاح من خلال نظام محاسبى يتضمن مجموعة من العناصر المترابطة والتي تتفاعل سوياً لإخراج المعلومات المحاسبية المطلوبة لمستخدميها ، وتمثل هذه العناصر فى : المستندات ، والدفاتر ، والسجلات ، والقوائم والتقارير ، ودليل الحسابات ، ويتم تشغيل النظام المحاسبى طبقاً لمجموعة من الأسس المحاسبية وباستخدام مجموعة من الطرق والأساليب اليدوية والإلكترونية .

والتنظيم المحاسبى من موجبات أى وحدة سواء كانت أهلية أو حكومية ، وسواء كانت هادفة للربح أو غير هادفة للربح ، وهو مسألة مهنية فنية ، ويجب أن يكون المحاسب ماهراً فى تشغيله وفقاً لأحداث أساليب تشغيل البيانات وعرض المعلومات وشبكات توصيل التقارير .

ويختص هذا الفصل بتطبيق أساسيات التنظيم المحاسبى العامة المتعارف عليها فى مهنة المحاسبة بما يتواءم مع طبيعة الوحدات غير الهادفة للربح مع التركيز على المسائل الآتية :

- ١ . مفهوم وهيكل النظام المحاسبى وعناصره وإجراءات تشغيله .
- ٢ . أغراض النظام المحاسبى فى الوحدات غير الهادفة للربح .
- ٣ . عناصر النظام المحاسبى للوحدات غير الهادفة للربح .
- ٤ . مفهوم وأغراض وأسس إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية للوحدات غير الهادفة للربح .
- ٥ . نماذج الحسابات الختامية للوحدات غير الهادفة للربح .
- ٦ . نموذج للميزانية العمومية لوحدة غير هادفة للربح .
- ٧ . نماذج القوائم المالية للوحدات غير الهادفة للربح .
- ٨ . مرفقات القوائم المالية للوحدات غير الهادفة للربح .

وفى الصفحات التالية نبذة مختصرة على النقاط السابقة حسب ما يتسع من الوقت والمكان :

(١-٢) - مفهوم وهيكل النظام المحاسبى وعناصره :

◆ - مفهوم النظام المحاسبى :

هو إطار عام يتضمن مجموعة من العناصر المترابطة والتي تتفاعل وتعمل سوياً طبقاً لمجموعة من أسس ومعايير وطرق المحاسبة وطبقاً لسلسلة من العمليات المحاسبية وباستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات والطرق وذلك لإعطاء معلومات محاسبية تساعد في مجالات التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة .

وطبقاً للمفهوم السابق تتمثل أهم معالم النظام المحاسبى بصفة عامة فى الآتى :

- (١) - يتكون هيكل النظام المحاسبى من مجموعة من العناصر (الأجزاء) والتي يطلق عليها عناصر النظام المحاسبى ، ويلزم أن يكون بين هذه العناصر ترابطاً داخل إطار محدد (هيكل وعناصر النظام المحاسبى) .
- (٢) - يضبط تشغيل النظام المحاسبى ، مجموعة من الأسس والمعايير المحاسبية والتي تمثل الدستور والمرشد والتي لا يجب أن يخالفها المحاسب (أسس ومعايير المحاسبة) .
- (٣) - يعمل النظام المحاسبى وفقاً لسلسلة من الإجراءات المتتالية والتي يطلق عليها العمليات المحاسبية : الإثبات والقياس والعرض والإفصاح (إجراءات تشغيل النظام المحاسبى) .
- (٤) - يتم تنفيذ العمليات المحاسبية باستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات المحاسبية وغير المحاسبية حسب طبيعة العملية المحاسبية التي تنفذ (أساليب وأدوات المحاسبة) .
- (٥) - يهدف النظام المحاسبى إلى تخريج معلومات أمينة وصادقة ودقيقة وموقوتة وموضوعية ومحايدة تساعد الأطراف المعنية بأمر الوحدة فى مجالات التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات وما يتفرع عن ذلك من مقاصد (مقاصد النظام المحاسبى) .

◆ - هيكل النظام المحاسبى :

يتكون هيكل النظام المحاسبى من أربعة وحدات رئيسية هى :

- (١) - وحدة البيانات الداخلة : وتختص بتجميع وحصر بيانات عن الأنشطة المختلفة التي تباشرها الوحدة خلال فترة معينة ، وتجمع هذه البيانات عن طريق المستندات والتي تسير وفقاً لدورات مستندية ، وهذه المستندات إما أن تكون من داخل المنشأة أو من خارجها .
- (٢) - وحدة العمليات المحاسبية المختلفة : وتختص باستلام البيانات المحاسبية الواردة من وحدة المدخلات وتجرى عليها عمليات تحقق وتصنيف وتسجيل وتحليل وتلخيص وفقاً لأسس ومعايير المحاسبة ، وفى ضوء دليل الحسابات ، وطبقاً لسلسلة من الإجراءات ، وباستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات ، ويتم ذلك من خلال مجموعة السجلات والدفاتر والبطاقات .

(٣) - وحدة المعلومات المحاسبية الخارجة : وتختص بتخريج المعلومات المحاسبية فى صورة مجموعة من القوائم والتقارير المالية مرفقاً بها بعض المذكرات والإيضاحات حسب احتياجات مستخدمى تلك المعلومات .

(٤) - وحدة التغذية العكسية بالمعلومات المحاسبية : حيث يتم تقويم المعلومات المحاسبية الخارجة بواسطة مستخدميها ، وقد ينجم عن ذلك اقتراحات ومتطلبات جديدة يتطلب الأمر أن تؤخذ فى الحسبان فى دورات التشغيل التالية ، وفى حالة وجود نقص فى المعلومات أو حدوث تطوير لها أو ظهرت الحاجة إلى معلومات أخرى بمواصفات جديدة يترتب على ذلك توصيل معلومات إلى وحدة البيانات الداخلة أو إلى وحدة التشغيل عن طريق دوائر اتصال معلومات يطلق عليها اسم : دوائر التغذية العكسية بالمعلومات .

◆ عناصر النظام المحاسبى :

يتكون النظام المحاسبى طبقاً للهيكل السابق من مجموعة مترابطة من العناصر أو الأجزاء يطلق عليها عناصر النظام المحاسبى ، وهى على النحو التالى :

(١) - المستندات والدورات المستندية : وتختص بنقل البيانات المالية المتعلقة بالأنشطة المختلفة التى تباشرها الوحدة إلى وحدة البيانات الداخلة ومن أمثلتها : إيصالات القبض والصرف ومستندات المصروفات والإيرادات ، وإشعارات الخصم والإضافة ، والإيصالات ، ونحو ذلك .

(٢) - السجلات والبطاقات والدفاتر المحاسبية : حيث تعتبر الوعاء الذى تفرغ فيه المستندات لإجراء العمليات المحاسبية من تسجيل وتبويب وتحليل وتلخيص ، ومن أهمها دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ والسجلات والبطاقات الإحصائية ونحو ذلك .

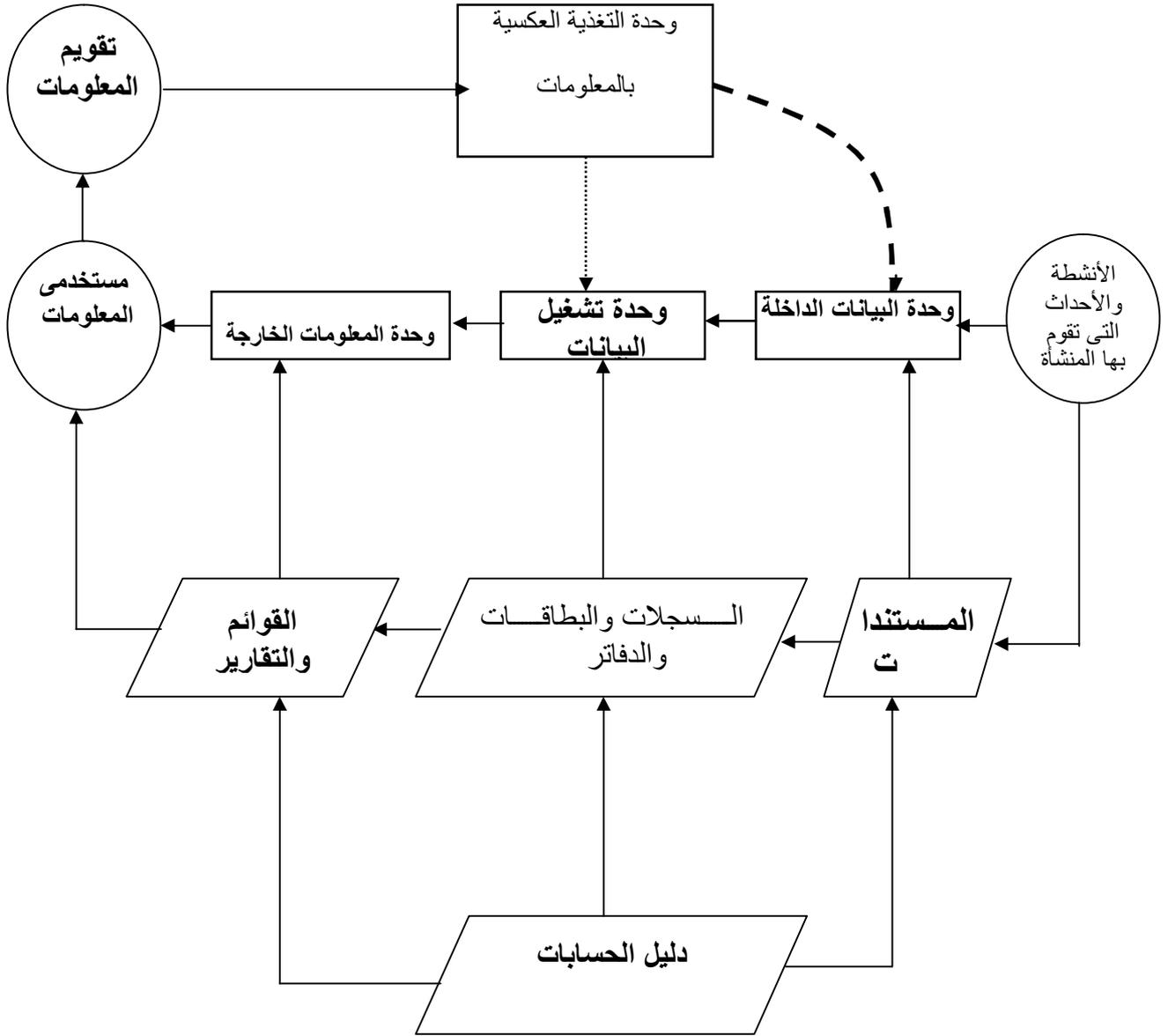
(٣) - القوائم والتقارير المحاسبية : حيث تعتبر الوسيلة التى تُحْمَلُ بها خلاصة عمليات المحاسبة إلى الإدارة وإلى مستخدمى المعلومات المحاسبية من خارج الوحدة ، ومن أهمها الحسابات الختامية والميزانية العمومية والقوائم والتقارير المالية والمحاسبية والمذكرات التوضيحية لها .

(٤) - دليل الحسابات : حيث يعتبر المرشد فى تنفيذ العمليات المحاسبية منذ بداية الدورات المستندية ومروراً بالدفاتر والتقارير حتى تصل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها ، ويحتوى

دليل الحسابات على قائمة تتضمن كافة الحسابات مبوبة في مجموعة ويعطى كل حساب رمزاً ورقماً معيناً .

والشكل البياني في الصفحة التالية يعطى مزيداً من الإيضاح على هيكل وعناصر النظام المحاسبي وكيف تسير البيانات وتشغل خلال هذه العناصر حتى تخرج معلومات محاسبية تساعد في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات بواسطة مستخدميها .

التصوير البياني لهيكل وعناصر النظام المحاسبي

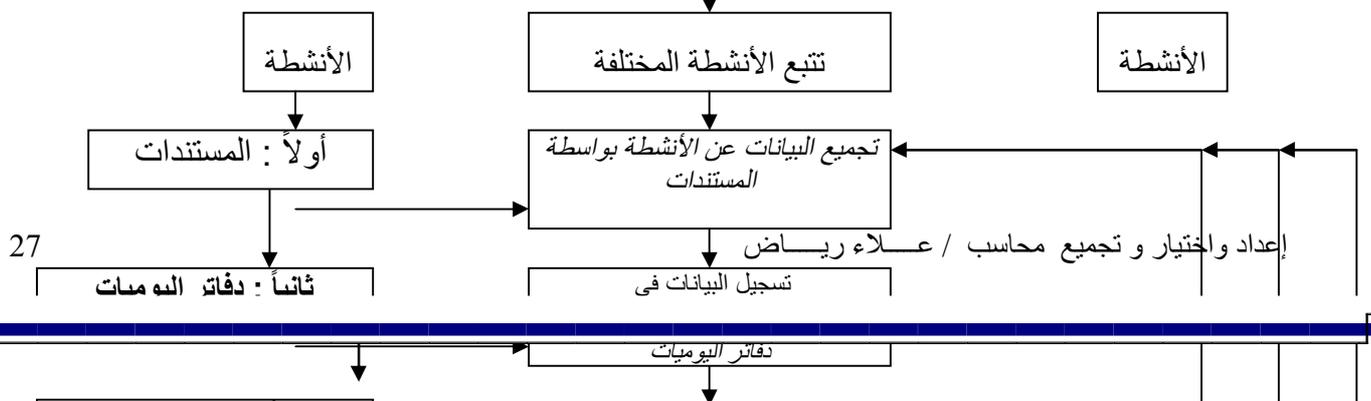


◆ - إجراءات تشغيل النظام المحاسبي :

تتمثل هذه الإجراءات في الآتي :

- أولاً : تتبع الأنشطة المختلفة التي تقوم بها الوحدة والتي تتعلق بالإيرادات والنفقات والقبض والصرف ونحو ذلك ... وتجميع بيانات عن تلك الأنشطة بعد التحقق من صحتها وسلامتها بالمراجعة والفحص والتقويم ،ومن وسائل جمع تلك البيانات المستندات .
 - ثانياً : تسجيل البيانات المالية المجمعة بواسطة المستندات في دفاتر القيد الأولى (اليومية المختلفة) بالإضافة إلى السجلات والبطاقات الإحصائية .
 - ثالثاً : تبويب وتصنيف البيانات المالية المسجلة حسب أسس معينة ثم ترحيلها إلى الحسابات بدفاتر الأستاذ المختلفة في ضوء الأسس المحاسبية المتعارف عليها وطبقاً لدليل الحسابات .
 - رابعاً : تحليل وتلخيص البيانات المسجلة بدفاتر الأستاذ في صورة موازين مراجعة فرعية وميزان مراجعة عام ، وهذا يمثل ملخصاً لأعمال الوحدة خلال فترة معينة .
 - خامساً : إجراء عمليات المراجعة والفحص لموازن المراجعة المختلفة وإجراء المطابقات على الدفاتر ، وللتحقق من صحة العمليات المحاسبية .
 - سادساً : إعداد التسويات المختلفة مثل تسويات الإهلاكات والمخصصات والمقدمات والمستحقات ... ونحو ذلك .
 - سابعاً : المراجعة والفحص للتسويات التي تمت وكذلك للموازن بعد هذه التسويات .
 - ثامناً : إعداد الحسابات الختامية والميزانية وكذلك القوائم والتقارير المالية ثم عرضها على إدارة الوحدة ومن يهمله الأمر .
 - تاسعاً : تقويم المعلومات المحاسبية ثم إجراء التطوير والتحسين اللازمين إن تطلب الأمر وذلك عن طريق التغذية العكسية بالمعلومات .
- هذا ويمكن توضيح الإجراءات السابقة وعلاقتها بعناصر النظام المحاسبي بيانياً على النحو الموضح في الشكل التالي :

التصوير البياني لإجراءات تشغيل النظام المحاسبي الأنشطة



◆ طرق تشغيل النظم المحاسبية :

هناك طريقتان أساسيتان في تشغيل النظم المحاسبية هما :

(١) - التشغيل اليدوى : حيث يقوم المحاسب بتنفيذ العمليات المحاسبية باستخدام الطرق اليدوية العادية حيث يتم الإثبات والترحيل والتبويب والتحليل والتلخيص وإعداد القوائم والتقارير بواسطة المحاسب ، وتكون الدفاتر فى شكل مجلدات أو بطاقات أو نحو ذلك ، وتصلح هذه الطريقة للوحدات الصغيرة حيث ضآلة حجم المعاملات واقتصاداً للنفقات أو فى مرحلة اختبار النظم المحاسبية المعممة لأول مرة .

(٢) - التشغيل باستخدام الحاسبات الإلكترونية : حيث يقوم المحاسب بتنفيذ بعض العمليات المحاسبية السابق بيانها باستخدام الوسائل الآلية والإلكترونية ، ويطلق على هذا جوازاً بالمحاسبة الآلية ، وتكون الدفاتر والبطاقات والسجلات فى صور ملفات مغناطيسية داخل ذاكرة الكمبيوتر ، وتناسب هذه الطريقة الوحدات المتوسطة والكبيرة ، ولكن الاتجاه المعاصر هو استخدام الكمبيوتر فى كافة الوحدات حتى الصغيرة لما له من فوائد ومزايا .

ولا يجب أن يفهم من ذلك أنه يستغنى عن المحاسب بل مازال هناك بعض العمليات لا تستطيع أن تقوم بها الحاسبات الإلكترونية مثل : تجهيز البيانات ، وتصميم البرامج ، وتفسير المعلومات المحاسبية ، ولذلك لا يوجد نظام محاسبى يشغل بالكامل بواسطة تلك الحاسبات الإلكترونية .
ويحقق التشغيل الإلكتروني للنظام المحاسبى العديد من المزايا من أهمها :

- ١ - تحقيق الدقة والسرعة فى تنفيذ العمليات المحاسبية وهذا بدوره يودى إلى تقليل الأخطاء لقللة تدخل العنصر البشرى .
 - ٢ - تخفيض تكلفة التشغيل المحاسبى بالمقارنة بتكلفة العنصر البشرى .
 - ٣ - يقوم التشغيل الإلكتروني للبيانات من نظم الضبط والرقابة الداخلية .
 - ٤ - يسهل من تخزين البيانات والمعلومات بسرعة وبدقة .
 - ٥ - يسهل من الحصول على المعلومات بسرعة ودقة .
 - ٦ - يسهل من استخدام أساليب بحوث العمليات فى تحليل البيانات وإعداد المعلومات .
 - ٧ - يزيد من الثقة فى المعلومات الخارجة .
 - ٨ - يمكن من استخدام شبكات الاتصالات المحلية والإقليمية والعالمية .
- (٢-٢) - أغراض النظام المحاسبى للوحدات غير الهادفة للربح :

يهدف النظام المحاسبي للوحدات غير الهادفة للربح إلى إخراج معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ القرارات حتى يمكن إدارة أموالها بطريقة رشيدة لتحقيق مقاصدها بكفاءة عالية وتقويم أدائها على فترات دورية .

ويساهم هذا النظام بصفة عامة في تحقيق الأغراض الآتية :

١ - حماية أموال الوحدة ، وذلك عن طريق الإثبات المالي للمعاملات أولاً بأول في الدفاتر والسجلات وإخراج معلومات توضح حركة الموارد والإيرادات والنفقات والمصارف ، ومن الأساليب التي تمكن من ذلك هو التصميم الدقيق السليم للتنظيم المحاسبي ، وبصفة خاصة نظام الضبط الداخلي على النحو السابق بيانه في الصفحات السابقة .

٢ - بيان حقوق الوحدة والتزاماتها والتغيرات التي حدثت عليهما نتيجة المعاملات التي تمت خلال الفترة المالية ، وهذا ما يطلق عليه بالدائنية والمديونية باعتبار أن للوحدة شخصية اعتبارية مستقلة عن إدارتها .

٣ - قياس أثر المعاملات التي حدثت خلال الفترة على حركة الأموال وما أسفر عن ذلك من فائض أو عجز لاتخاذ القرارات بشأنها ، مثل استثمارات الفائض ، وتدبير العجز من خلال تنمية الموارد .

٤ - تحليل إيرادات ونفقات الوحدة حسب مصادرها وطبيعتها ومجالاتها وغير ذلك لتساعد في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء ولاسيما في توجيه الموارد وفي ترشيد النفقات .

٥ - تحليل استثمارات أموال الوحدة في المشروعات التي تقدم خدمات ومنافع حسب المخطط وطبقاً للضوابط والنظم واللوائح .

٦ - تقديم المعلومات في صورة تقارير مالية دورية تقدم للإدارة لتساعد في معرفة حركة التدفقات النقدية من موارد ومصارف وأثر ذلك على المركز النقدي والمالي للوحدة في نهاية الفترة المالية ، كما تساعد في الإفصاح عن المشكلات والمعوقات وسبل تذليلها .

٧ - تقديم معلومات تساعد في وضع الميزانيات التقديرية للوحدة خلال الفترة المقبلة وهذا يعتبر من أساسيات التخطيط والرقابة وتقويم الأداء للوحدة ، وهذا من موجبات الإدارة المالية الناجحة .

٨ - تقديم معلومات تساعد إدارة الوحدة في اتخاذ بعض القرارات ومنها على سبيل المثال ما يلي :
• قرارات تخصيص الموارد والإيرادات على الاستخدامات المختلفة حسب الأولويات الإسلامية والخطط واللوائح واحتياجات المجتمع ونحوها .

- قرارات اختيار وتقويم المشروعات الاستثمارية التي تقدم خدمات ومنافع للناس وللمجتمع
-
- قرارات التصرف في الفائض إن وجد حسب القواعد والأسس واللوائح والسياسات الخاصة بذلك
- قرارات تدبير العجز المتوقع أو الفعلى فى ضوء القواعد والأسس واللوائح والسياسات الخاصة بذلك
- قرارات إدخال أنشطة جديدة لتطوير وتوسيع قاعدة المنافع والخدمات للناس وللمجتمع
- قرارات إعادة النظر فى السياسات المالية التى تسير عليها الوحدة فى ضوء المتغيرات المحيطة بها
- وهكذا

(٣-٢) - عناصر النظام المحاسبى للوحدات غير الهادفة للربح :

لا تختلف عناصر النظام المحاسبى للوحدات غير الهادفة للربح عن العناصر السابق بيانها فى البند (١-٢) ، حيث أن ذلك من المسائل التجريدية المهنية ولكن الاختلاف ينصب على مضمونها ومحتواها

وتتمثل هذه العناصر فى الآتى :

(١) - المستندات والدورات المستندية : وتتمثل فى الآتى :

- أ - دورة المقبوضات النقدية : نقداً وبشيكات
 - ب - دورة المدفوعات النقدية : نقداً وبشيكات
 - ج - دورة التسويات التى تتعلق بالمعاملات الآجلة والمقدمات والمستحقات ، وبالتسويات المحاسبية المختلفة
 - د - أى دورات مستندية تقتضيها حاجة الوحدة
- وتصميم هذه الدورات يتم حسب طبيعة أنشطة كل وحدة

(٢) - الدفاتر والسجلات : ومن أهمها ما يلي :

أ - دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ المختلفة : مثل :

- دفتر يومية المقبوضات .
 - دفتر يومية المدفوعات .
 - دفتر تحليل السلف المستدime .
 - دفتر تحليل الإيرادات .
 - دفتر تحليل المصروفات .
 - دفتر تحليل المشروعات .
 - دفتر تحليل الأنشطة .
 - دفاتر الأستاذ المختلفة .
- ويتوقف تصميم شكل هذه الدفاتر على طبيعة أنشطة كل وحدة .

ب - السجلات الإحصائية المختلفة : مثل :

- سجل الأصول الثابتة .
 - سجل العهد العينية .
 - سجل العهد النقدية .
 - سجل المنتفعين .
 -
 - وهكذا .
- ويتوقف تصميم شكل هذه السجلات على طبيعة أنشطة كل وحدة .

(٣) - دليل الحسابات :

ويمثل الترميز الرقمي للحسابات الموجودة بدفاتر الأستاذ المختلفة ، حيث تقسم إلى مجموعات ويعطى لكل مجموعة رقم أساسى ويعطى للحسابات داخل كل مجموعة أرقاماً فرعية وهكذا ، ويتوقف تصميمه على طبيعة أنشطة كل وحدة وعدد ونوعيه حساباتها .

ويساعد هذا الدليل فى التوجيه المحاسبى وفى استخراج البيانات والمعلومات ، كما أنه من ضروريات استخدام الحاسبات الإلكترونية ونظم المعلومات وشبكات الاتصالات .

ويتوقف تصميم دليل الحسابات على طبيعة كل وحدة .

(٤) - القوائم والتقارير المالية :

القوائم والتقارير المالية من أهم وسائل المحاسبية لعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها ، ومن أهمها ما يلي :

- قائمة الإيرادات والنفقات (المصروفات) .
- قائمة المقبوضات والمدفوعات .
- قائمة المركز المالي .
- التقارير المالية والمحاسبية .
- الدراسات التحليلية .

ونظراً لأهمية هذه القوائم والتقارير ، فسوف نتناولها بشيء من التفصيل في بند مستقل فيما بعد .

(٤-٢) - الحسابات الختامية والميزانية العمومية للوحدات غير الهادفة للربح :

◆ مفهوم الحسابات الختامية والميزانية العمومية :

تعتبر الحسابات الختامية والميزانية العمومية والقوائم المالية من الأساليب المحاسبية لعرض المعلومات عن معاملات الوحدة خلال الفترة المالية ، كما تعتبر التقارير المالية والإيضاحات المرفقة جزءاً متمماً لها لتعطي مزيداً من البيان والإيضاح عن معاملات الوحدة خلال فترة زمنية معينة .

وليس هناك نماذج موحدة وثابتة لها بل تكيف حسب التغيرات المتحركة المحيطة والتي تختلف من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان ، ولكن هناك معايير عامة تحكم طريقة العرض والإفصاح ولقد اجتهدت بعض المجامع والمنظمات المهنية المعنية بالمحاسبة عن المنظمات غير الهادفة للربح في وضع نماذج لهذه الحسابات يمكن الاسترشاد بها في التطبيق العملي . وسوف نعرض في هذا البند الملامح الأساسية للحسابات الختامية والميزانية العمومية والقوائم المالية للوحدة لتكون مرشداً لعملية الإعداد في الحياة العملية .

◆ المقاصد الأساسية للحسابات الختامية والميزانية العمومية للوحدات غير الهادفة للربح .

من أهم هذه المقاصد ما يلي :

١ - إعطاء معلومات عن نتيجة نشاط المعاملات وتحليلها لتساعد في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء .

٢ - إعطاء معلومات عن الفائض أو العجز الناجم عن المعاملات وسبل استثمار هذا الفائض ومصادر تدبير ذلك العجز إن وجد .

٣ - إعطاء معلومات عن النفقات الرأسمالية الاستثمارية خلال الفترة التي أضيفت إلى الأصول الثابتة إن وجدت .

٤ - إعطاء معلومات عن المركز المالي للوحدة : الموجودات والالتزامات ، لتقويم قدراتها للاستمرار في الأداء على وجه أفضل .

٥ - إعطاء معلومات من خلال التقارير المرفقة عن تطوير الأداء ومدى التزام إدارة الوحدة بالأسس والنظم والسياسات والبرامج والخطط وما فى حكمها .

◆ أسس إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية للوحدات غير الهادفة للربح .

من أهم الأسس العامة التى تضبط إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية المالية للوحدات غير الهادفة للربح ما يلى :

(١) - **الأمانة** : يجب أن يكون المحاسب أميناً فيما يعرض من بيانات ومعلومات يفصح عما يجوز الإفصاح عنه ويستتر من الأسرار ما يجب المحافظة عليه شرعاً ، ويتجنب التدليس والغرر والجهالة حتى لا يؤدي إلى إحداث ضرر بالناس ممن لهم مصلحة بهذه الوحدات .

(٢) - **المصادقية** : ويقصد بها أن تكون البيانات والمعلومات الواردة فيها صادقة وتعبّر عن الحقيقة والواقع فى واقعة ، لا كذب فيها ولا غش لأنها بمثابة شهادة من معيها ، بمعنى أن لا يكون المحاسب كاذباً ، ولقد حذرنا الرسول (ﷺ) من ذلك فقال : " كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثاً هو لك به مصدق وأنت له به كاذب " (رواه الإمام أحمد) .

(٣) - **الدقة** : ويقصد بها إحسان وإتقان العمل والالتزام بالأحكام الفقهية والأسس المحاسبية والنظم واللوائح المقررة ويمكن للمحاسب الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص إن تطلب الأمر ، كما له أن يستعين بالأساليب والأدوات العملية الحديثة التى تحقق الدقة ، ويطلق على ذلك فى الفكر الإسلامى بالإتقان والإحسان .

(٤) - **التوقيت** : ويقصد به أن تقدم الحسابات الختامية والميزانية العمومية والقوائم والتقارير المالية فى المواعيد المحددة لها دون تأخير حتى لا تفقد جدواها .

(٥) - **العدل الحياد** : ويقصد به الالتزام بالحق وتجنب المجاملات الشخصية فالحق أحق أن يتبع وذلك للمحافظة على حقوق للناس جميعاً ، ولقد أشار الله إلى ذلك فى قوله: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ

وَأَلِيمٌ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَنْخَسُ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا
أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ (البقرة : ٢٨٢).

(٦) - التبيان والوضوح : ويقصد به الإفصاح التام عن ما يجب الإفصاح عنه وعدم إخفاء أى بيانات أو معلومات ذات أثر هام على مستخدمى المعلومات المحاسبية وهذا كله فى إطار المصلحة : " لا ضرر ولا ضرار " ، " لا إفراط ولا تفريط " .

◆ خصائص المعلومات المحاسبية الواردة فى الحسابات الختامية والميزانية العمومية .

ولقد وضعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من الخصائص التى يجب أن تتوافر فى المعلومات المحاسبية وفقاً للمنهج الإسلامى ، يمكن أن تطبقها الوحدات غير الهادفة للربح ، من أهمها ما يلى :

(١) - **الملاءمة** : ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والأغراض التى تعد من أجلها وتساعد فى اتخاذ القرارات وتحقق الملاءمة بتوافر الصفات الآتية :

- تميز المعلومات بقدرة تنبؤية .

- إمكانية التحقق من التنبؤات .

- التوقيت الملائم .

(٢) - **موثوقية المعلومات** : أى يتوفر فيها الأمانة والثقة ويتحقق ذلك إذا كانت تلك المعلومات تتصف بالآتى :

- الإظهار العادل .

- الموضوعية .

- الحياد .

(٣) - **قابلية المعلومات للمقارنة** : ويقصد بذلك أن تساعد المعلومات المحاسبية مستخدميها على المقارنة بين الفترات أو بين الأنشطة المختلفة ، ويتطلب تحقيق ذلك ثبات وحدة القياس حتى تكون المقارنة موضوعية .

(٤) - **الاتساق** : ويقصد بذلك الثبات فى تطبيق طرق وأساليب القياس والعرض والإفصاح من فترة إلى أخرى ، وإن حدث تغيير فيها لضرورة معينة ، يجب الإفصاح عن ذلك فى التقارير والإيضاحات المتممة .

(٥) - قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب : ويقصد بذلك أن تكون المعلومات سهلة الفهم لمن يستخدمها ، وتجنب استخدام المصطلحات المحاسبية الفنية ، ويتطلب تحقيق ذلك دراسة إمكانيات وقدرات مستخدمي المعلومات المحاسبية .

(٥.٢) - نماذج الحسابات الختامية للوحدات غير الهادفة للربح .

من أهم نماذج الحسابات الختامية للوحدات غير الهادفة للربح ما يلي :

- ١ - حساب تحليل نتائج الأنشطة .
 - ٢ - حساب الإيرادات والنفقات (المصروفات) .
 - ٣ - حساب المقبوضات والمدفوعات .
- وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل حساب من هذه الحسابات على التوالى .
- أولاً : حساب تحليل نتائج الأنشطة .**

تطبيقاً لأساس تخصيص الأموال على الأنشطة ، يفتح لكل نشاط من أنشطة الوحدة حساب ، توجه إليه الإيرادات والنفقات المباشرة الخاصة به محللة حسب طبيعتها ، ويهدف هذا الحساب إلى بيان نتيجة هذا النشاط من فائض أو عجز وبيان دوره فى المساهمة فى دعم وتحقيق أغراض الوحدة .

ومن هذه الحسابات التحليلية يعد فى نهاية كل فترة مالية حساب إجمالى جامع لها يوضح نتائج الأنشطة من عجز أو فائض والذى يرحد رصيده إلى حساب الإيرادات والنفقات العام .

وفى الصفحة التالية نموذج مبسط لهذا الحساب التحليلى والذى يتسم بالمرونة حيث يمكن إضافة أى أنشطة إذا ظهرت ضرورة لذلك .

ثانياً : حساب الإيرادات والنفقات .

يهدف هذا الحساب إلى بيان نتيجة نشاط كل فترة زمنية معينة من فائض أو عجز ، ويظهر به نتائج الأنشطة من فائض أو عجز حسب ما يسفر عنه حساب تحليل نتائج الأنشطة .

ويظهر فى الجانب المدين عجز الأنشطة المنقول من حساب تحليل نتائج الأنشطة ، النفقات الإدارية والعمومية التى يصعب تخصيصها على الأنشطة : مثل أجور ومرتببات ومكافآت الإدارة العامة وكذلك مصروفات الإتصالات والإيجارات والانتقالات العامة وما فى حكم ذلك ، كما يظهر به إهلاكات الأصول الثابتة الخاصة بالإدارة العامة .

ويظهر به فى الجانب الدائن : فائض الأنشطة المنقول من حساب تحليل نتائج الأنشطة ، والإيرادات العامة مثل: الرسوم والاشتراكات والإعانات والدعم الحكومى ،

وإيرادات الاستثمارات إن وجدت ، والتبرعات والهبات والوصايا من الأفراد ، وأى إيرادات أخرى .

ويسفر هذا الحساب عن فائض / أو عجز عام والذي يرحل إلى متجمع الفائض على النحو الذى سوف نفضله فيما بعد .

ويظهر فى الصفحة بعد التالية نموذج مبسط لحساب الإيرادات والنفقات العام للاسترشاد به فى التطبيق العملى .

حساب تحليل نتائج الأنشطة لوحدة غير هادفة للربح

عن الفترة من / / إلى / /

الإيرادات					النفقات				
إيرادات رئيسية					* مستلزمات النشاط				
إيرادات عرض					* أجور ومكافآت				

إيجار

ونحو

هـ

*

انتقالاً

ث

*

اتصافاً

لا ت

*

إضفاء

ة

*

...

...

...

...

...

...

...

...

*

...

...

...

...

...

نموذج مبسط

لحساب الإيرادات والنفقات لوحدة غير هادفة للربح

عن الفترة عن / /

البيان		البيان	
◆ فائز الأنشطة		◆ عجز الأنشطة	
- فائز نشاط		- عجز نشاط	
.....		
		...	
- فائز نشاط		- عجز نشاط	
.....		
		...	
- فائز نشاط		- عجز نشاط	
.....		
		...	
- وهكذا .		- وهكذا .	

إجمالي
فئة الأنشطة

◆ إيرادات عام

- الرس
الاشترابات

- الإعاذ
والدعم الحكومي

- إيراد
الاستثمارات
- وهكذا .

إجمالي الإيراد
العام

◆ إيراد
عرضية عامة

- التبرء
والهبات

إجمالي عجز
الأنشطة

◆ النفقات

الإدارية
والعمومية

- أجور
ومرتبات
ومكافآت .

- اتصالات .

- إيجارات .

- أدوات
كتابية

ومطبوعات
- وهكذا .

إجمالي

النفقات

الإدارية
والعمومية

◆ الإهلاكات

الأفراد

- الوصايا واله
من الأفراد
- وهكذا .

إجمالي الإيراد
العرضية العامة

◆ العجز

(زيادة النفقة
على الإيرادات
يرحل إلى حسد
متجمع الفائض

◆ الفائض

(زيادة
الإيرادات
على النفقات)
يرحل إلى
حساب متجمع
الفائض

ثالثاً : حساب المقبوضات والمدفوعات .

يهدف هذا الحساب إلى بيان مصادر النقدية الواردة خلال الفترة وكذلك مصارفها المختلفة محللة حسب بنودها المختلفة حيث يظهر في الجانب المدين : رصيد النقدية أول الفترة مضافاً إليها المقبوضات خلال الفترة محللة حسب بنودها ، ويظهر في الجانب الدائن المدفوعات خلال الفترة محللة حسب الأنشطة وحسب طبيعتها الرأسمالية أو الإيرادية .

ويمثل رصيد هذا الحساب النقدية في نهاية المدة سواء لدى البنوك أو في الخزينة والتي تظهر في الميزانية العمومية ضمن الموجودات .
وفي الصفحة التالية نموذج مبسط لهذا الحساب .

نموذج مبسط

لحساب المقبوضات والمدفوعات لوحدة غير هادفة للربح

عن الفترة عن / /

البيان		البيان	
<p>◆ المدفوع</p> <p>خلال الفترة</p> <p>* نفقات الأئند</p> <p>المختلفة</p> <p>-</p> <p>-</p> <p>-</p>		<p>◆ النقدية</p> <p>أول الفترة</p> <p>- لدى البنوك</p> <p>- فى الخزينة</p> <p>◆</p> <p>المقبوضات</p> <p>خلال الفترة</p> <p>- مقبوضات</p>	

* نفقة
المشروعات
الرأسمالية

-

-

-

-

* نفقات إدار
وعمومية

-

-

-

من الأنشطة .

-

-

-

- الرسوم
والاشتراكات

- الإعانات
والدعم
الحكومي

- إيرادات
الاستثمارات

- التبرعات
والهبات

- مبيعات
أصول ثابتة .

- مقبوضات
متنوعة

تسديد
التزامات

متحصلات
من
المديونيات

إجمالي المدفوع
خلال الفترة

النقدية آ
الفترة

* لدى البنوك

* في الخزينة

(٦-٢) - نموذج للميزانية العمومية لوحدة غير هادفة للربح .

تعد الوحدة غير الهادفة للربح فى نهاية كل فترة معينة الميزانية العمومية ،
وتهدف بصفة أساسية إلى بيان المركز المالى لتلك الوحدة .

وهى عبارة عن قائمة أو بيان بالموجودات (الأصول) والالتزامات (الخصوم)
والفرق بينهما يمثل صافى حقوق الملكية والذى يعبر عنه فى الوحدات غير الهادفة
للربح بمتجمع الفائض .

وتبويب الموجودات (الأصول) بصفة عامة إلى أربعة مجموعات أساسية :

- الأصول الثابتة : التى تقتنى بهدف المساعدة فى أداء الخدمات والمنافع .
- المشروعات الرأسمالية : وهى التى تنشأ بهدف مباشرة أنشطة الوحدة .
- الموجودات المتداولة غير النقدية : وهى التى تساعد فى تيسير الأعمال الجارية .
- النقدية لدى البنوك وفى الصندوق : وهى التى تمول عمليات الوحدة .

كما تبويب الالتزامات (الخصوم) بصفة عامة إلى :

- المخصصات لمقابلة التزامات لم تحسم قيمتها بدقة .
- الالتزامات (الخصوم) ، والتى تبويب بدورها إلى :
- التزامات طويلة الأجل .
- التزامات قصيرة الأجل .

وطبقاً لمعادلة الميزانية المتعارف عليها فى المحاسبة المالية ، يمثل الفرق بين

الموجودات والالتزامات صافى حقوق الملكية والذى يمثل صافى متجمع الفائض .

وفى الصفحة التالية نموذج مبسط للميزانية العمومية لوحدة غير هادفة للربح

للاسترشاد به فى مجال التطبيق العملى .

الفائض

◆ المخصصات

- مخصص
إهلاك أصل
الإدارة
- مخصص
التزامات

- مخصص
أخرى

إجمالي
المخصصات

◆ الالتزامات (الخصوم)

- دائن
وحسابات جار
دائنة
- مستحقة
أصحاب المنافع

- أدوات .

- سيارات

- أثاث

إجمالي الموجودات
الثابتة

◆ المشروعات
الرأسمالية

- مستشفيات

- مراكز اجتماعية

- مراكز ثقافية

- قروض
- حسنة
الأجل
- مستحقة
أخرى

إجمالي الالتزامات

- وهكذا

إجمالي المشروعات
الرأسمالية

◆ الموجودات
المتداولة

- مستلزمات
الأنشطة
- مدينون
وحسابات جارية
مدينة
- استثمارات
قصيرة الأجل
- تأمينات لدى
الغير
- إيرادات مستحقة

إجمالي الموجودات
المتداولة

◆ الموجودات

ي طرح :

- المصروفات الإدارية والعمومية

x

- الإهلاكات

x

- خسائر رأسمالية (إن وجدت)

x

x

الفائض / العجز

)

(

<

<

<

<

<

	يضاف / يطرح / من متجمع الفائض		
--	----------------------------------	--	--

نموذج مبسط

لقائمة المركز المالي لوحدة غير هادفة للربح

عن الفترة عن / /

	البيان	م ب ل غ ج ز ن ث ي	م ب ل غ ج ز ن ث ي
	<p>◆ الأصول الثابتة (القيمة الصافية)</p> <p>(</p> <p>- عقارات</p> <p>- أجهزة ومعدات</p> <p>- سيارات</p> <p>- أثاث</p>	<p>x</p> <p>x</p> <p>x</p> <p>x</p> <p>x</p> <p>x</p> <p>x</p>	

- وهكذا

x

x

◆ المشروعات الرأس مالية

مشروع

-

x

.....

x

مشروع

-

x

.....

x

مشروع

-

x

.....

x

- وهكذا

x

x

◆ الأصول المتداولة .

- مدينون وحسابات جارية مدينة

x

x

- عهد وأمانات

x

x

- استثمارات

x

x

- تأمينات

x

x

- نقدية لدى البنوك

x

x

- نقدية بالخرينة

x

x

- وهكذا

x

x

جملة الأصول

<

<

<

<

<

<

<

<

<

<

يطرح :

- المخصصات

x

x

- الخصوم المختلفة

x

x

◆ صافى حقوق الملكية ويتمثل فى

رصيد متجمع الفائض المرحل من
سنوات سابقة

+ العجز / الفائض للعام الحالى

◆ صافى متجمع الفائض

x

x

x

x

x

x

x

x

x

نموذج مبسط

لقائمة التدفقات النقدية (المقبوضات والمدفوعات) لوحده غير هادفة للربح

عن الفترة عن / / إلى / /

	البيان	م ب ل غ ج ز ن ي	م ب ل غ ج ز ن ي
	<p>◆ النقدية أول الفترة</p> <p>- لدى البنوك</p> <p>- فى الخزينة</p> <p>◆ يضاف : المقبوضات خلال الفترة</p> <p>- المقبوضات من إيرادات الأنشطة</p>	<p>x</p> <p>x</p> <p>x</p> <p>x</p> <p>x</p> <p>x</p> <p>x</p> <p>x</p>	

- المقبوضات من الإيرادات الدورية

x

x

x

x

- المقبوضات الأخرى

x

x

x

إجمالي النقدية المتاحة

◆ يطرح : المدفوعات خلال الفترة

- مدفوعات تمويل الأنشطة

x

x

x

-

-

-

- مدفوعات تمويل المشروعات

x

الرأسمالية

x

x

-

-

-

- المصروفات الإدارية والعمومية

x

x

x

- مدفوعات أخرى

x

x

◆ النقدية آخر الفترة

- لدى البنوك

x

x

x

- فى الخزينة

x

x

(٨-٢) - مرفقات القوائم المالية للوحدات غير الهادفة للربح .

يرفق بالقوائم المالية للوحدات غير الهادفة للربح السابق بيانها مجموعة من المرفقات التى تعطى مزيداً من البيانات والإيضاحات من بينها ما يلى :

(١) - تقرير مجلس إدارة الوحدة .

ويتضمن ما يلى :

- ملخص أداء الوحدة خلال الفترة المالية .
- الأداء الفعلى مقارناً بما يقابله فى السنة الماضية .
- الأداء الفعلى مقارناً بالمخطط المستهدف وبيان الانحرافات وأسبابها وسبل علاجها .

- خطة الأداء فى المستقبل محللة حسب الأنشطة المختلفة .
- آفاق التطوير والنمو فى الفترة المقبلة فى ضوء الإنجازات فى الماضى .
- أى أحداث جوهرية قد تمت خلال الفترة وأثرها على الأداء الفعلى وكيف تم مواجهتها .

- أى معلومات ضرورية لأعضاء الوحدة وللجهات الخارجية المعنية بها .

(٢) - تقرير أمين صندوق الوحدة .

ومن أهم ما تتضمنه ما يلى :

- التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) محللة حسب مصادرها .
- التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) محللة حسب مصارفها .

- الموقف النقدي للوحدة .
- الموقف المالى للوحدة .
- المشكلات المالية وكيف تم التغلب عليها .
- أى معلومات مالية جوهرية لها أثر على الموقف المالى للوحدة .

(٣) - تقرير عن التحليل المالى للبيانات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية .

موضحاً به أهم المؤشرات ومنها :

- مؤشرات التطور والنمو فى أنشطة الوحدة الجارية .
- مؤشرات عن التوسع فى أنشطة الوحدة المتوقعة .
- مؤشرات عن الموقف النقدي (السيولة) للوحدة .
- مؤشرات عن المركز المالى للوحدة وبيان المديونية والدائنية .
- مؤشرات عن ترشيد النفقات .
- مؤشرات عن تنمية الإيرادات .
- أى مؤشرات أخرى هامة لأعضاء الوحدة والجهات الخارجية المعنية بها .

(٤) - كشوف تحليلية عن بعض البنود المجملة الواردة فى القوائم المالية .

ومنها على سبيل المثال ما يلى :

- كشف تحليل الإيرادات حسب مصادرها .
- كشف تحليل المشروعات الرأسمالية الجديدة حسب أنواعها .
- كشف تحليل نفقات الأنشطة حسب كل نشاط .
- كشف تحليل المصروفات الإدارية والعمومية حسب بنودها .
- كشف تحليل الأصول الثابتة موضحاً به الإضافات والاستبعادات .
- كشف تحليل إهلاكات الأصول الثابتة .
- كشف تحليل المخصصات لمقابلة الالتزامات المتوقعة .
- أى كشوف تحليلية أخرى تقتضيها ظروف الوحدة .

(٥) - تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية .

ويتضمن رأيه الفنى المحايد عن مدى تعبير الإيرادات والنفقات على نتيجة أنشطة الوحدة خلال الفترة سواء أكانت عجزاً أو فائضاً ، وكذلك رأيه الفنى المحايد عن مدى تعبير قائمة المركز المالى عن الوضع المالى للوحدة .

(٦) - تقرير المراقب الشرعى للوحدة .

فى حالة الوحدات غير الهادفة للربح والتى لها مراقب شرعى والذى يقدم تقريراً إلى أعضاء الوحدة وإلى من يعينهم أمرها يقر أو يوضح فيه عن مدى التزام إدارة الوحدة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ويرفق هذا مع التقرير القوائم المالية التى تعرض على الجمعية العامة لأعضاء الجمعية .

تعقيب .

لقد تناولنا فى هذا الفصل الإطار العام للتنظيم المحاسبى لوحدة غير هادفة للربح والذى يمثل الجانب التطبيقى ، والذى يهدف فى نهاية المطاف إلى إخراج معلومات محاسبية صادقة وأمانة وشفافة وموضوعية ومحايدة تقدم إلى إدارة الوحدة وإلى أجهزة وجهات الرقابة عليها وما فى حكمها لتساعد فى التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات اللازمة لتنمية جوانب الخير وعلاج السلبيات أولاً بأول قبل استفحالها . ويعتبر التنظيم المحاسبى المقترح فى هذا الفصل بمثابة المرشد والنموذج الذى يساعد فى التطبيق العملى والذى يتكيف حسب ظروف وطبيعة كل وحدة ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى المراجع المذكورة فى نهاية هذه الدراسة.

تناولنا فى هذه الدراسة الأصول العلمية والعملية لمحاسبة الوحدات غير الهادفة للربح مثل الجمعيات الخيرية الأهلية ، والنقابات والنوادي والوقف وبيوت الزكاة ودور العبادة وما فى حكم ذلك ، وخلصنا إلى بعض المفاهيم والأسس الأساسية منها ما يلى :

أولاً : يقصد بالوحدات غير الهادفة للربح بأنها التى أنشأت أساساً لتقديم خدمات ومنافع للناس وللمجتمع من قبيل التعاون على البر والتقوى والتكافل والتضامن وحب الوطن .

ثانياً : تعتبر الوحدات غير الهادفة للربح التى تعمل فى مجال البر والخير مشروعة بأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الفقهاء ، وكان لها نماذج عملية فى التراث الإسلامى مثل نظام الوقف والوصايا والإرصاد والزكاة وما فى حكمها

ثالثاً : يحكم معاملات الوحدات غير الهادفة للربح مجموعة من الضوابط المستنبطة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تدور جميعاً حول المشروعية والطيبات والأولويات الإسلامية وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وتجنب الإضرار وسد المنافذ إلى الفساد ، وتلوث البيئة ، وبصفة عامة ، وتحقيق المصالح المرسله المشروعة للمجتمع .

رابعاً : يجب أن يكون للوحدات غير الهادفة للربح تنظيم محاسبى متكامل معاصر يحكمه مجموعة من الأسس والمعايير المحاسبية التى تتواءم مع طبيعة أعمالها والتى تختلف عن أعمال الوحدات الهادفة للربح فى كثير من الجوانب .

خامساً : لقد اجتهدت منظمات ومجالس وجمعيات وهيئات المحاسبة فى العالم فى وضع إطار عام يتضمن الأسس والمعايير المحاسبية للوحدات غير الهادفة للربح ، كما صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كذلك بيانات ومعايير تتضمن الجانب الفكرى للمحاسبة فى ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تناسب الوحدات غير الهادفة للربح .

سادساً : هناك أسس محاسبية متعارف عليها تضبط وتحكم عمليات الإثبات والقياس والعرض والإفصاح المحاسبى لعمليات ومعاملات الوحدات غير الهادفة للربح وتضبط المعالجات المحاسبية للإيرادات والنفقات واقتناء الموجودات المختلفة والتسويات المحاسبية .

سابعاً : هناك أساسيات للتنظيم المحاسبى للوحدات غير الهادفة للربح والتى لا تختلف من حيث الهيكل عن نظيراتها فى الوحدات الهادفة للربح من هذه الأساسيات ما يلى :

- يتكون النظام المحاسبي من أربعة عناصر رئيسية هي :المستندات ، والدفاتر والسجلات ،
ودليل الحسابات والقوائم والتقارير المالية ، ويجب أن يراعى عند تصميم هذه العناصر
الطبيعة المميزة للوحدات غير الهادفة للربح .

- يتم تشغيل النظام المحاسبي طبقاً لسلسلة من الإجراءات لتنفيذ عمليات المحاسبة الأساسية
والتي تتلخص فى : الإثبات والقياس والعرض والإفصاح والتغذية العكسية بالمعلومات
المحاسبية .

- من الضرورى استخدام أساليب صناعة المعلومات المعاصرة فى تشغيل النظام المحاسبي
ومن أهمها الحاسبات الإلكترونية ونظم المعلومات وشبكات الاتصالات وذلك لتحسين جودة
المعلومات المحاسبية الخارجة .

- يجب أن يتوافر فى المحاسب الذى يتولى تشغيل النظام المحاسبي مجموعة من المواصفات
تتلخص فى : القيم الإيمانية ، والقيم الأخلاقية ، والقيم السلوكية ، والقيم الفنية المهنية .

ثامناً : تعد الوحدات غير الهادفة للربح على فترات دورية (ربع سنة / نصف سنة / سنة) مجموعة
من القوائم والتقارير المالية والتي تزود أعضائها والجهات الخارجية المعنية بأمرها
بالمعلومات المحاسبية الآمنة والصادقة والموضوعية والموقوتة والمفهومة لتساعدهم فى
مجال التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة ، ومن أهم هذه القوائم ما يلى
:

- قائمة الإيرادات والنفقات (المصروفات) .

- قائمة المركز المالى .

- قائمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (المقبوضات والمدفوعات) .

تاسعاً : تعد الوحدات غير الهادفة للربح مجموعة من التقارير المالية والتي تعطى مزيداً من
الإيضاحات على البنود الواردة بالقوائم المالية وتعتبر جزءاً متمماً لها ، كما يرفق بهذا كله
مجموعة من الكشوف التحليلية من أهمها:

- كشف تحليل الإيرادات .

- كشف تحليل النفقات (المصروفات) .

- كشف تحليل المشروعات الرأسمالية .

- كشف تحليل الأصول الثابتة وإهلاكها .

- كشف تحليل المصروفات العمومية والإدارية .

- وهكذا .

عاشراً : يجب أن تحلل القوائم المالية للوحدات غير الهادفة للربح بمؤشرات خاصة بها لإبراز دورها فى تقديم المنافع والخدمات للناس وللمجتمع وبيان مدى دورها فى تحقيق الخير والبر والمحافظة على البيئة ، باعتبارها من الوحدات التى تقوم على مبدأ المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الوطنية وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية .

ومن أهم المؤشرات التى يستفاد بها فى هذا المقام ما يلى :

- مؤشر النمو فى المنافع والخدمات .

- مؤشر النمو فى الإيرادات والموارد .

- مؤشر ترشيد نفقات (مصروفات) أداء الأنشطة .

- مؤشر النمو والتوسع فى المشروعات والخدمات الجديدة .

- مؤشر النمو فى عدد المستفيدين من الخدمات والمنافع .

- مؤشر النمو فى عدد القائمين بالأعمال التطوعية .

- مؤشر المعاصرة والتحديث فى أداء الخدمات ونحوها .

- وهكذا .

حادى عشر : ما زالت هناك مجالات عديدة للدراسة والبحث فى موضوع محاسبة الوحدات غير الهادفة للربح منها استخدام مفاهيم وأساليب محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ومحاسبة بحوث العمليات والمحاسبة الإلكترونية فى تطوير أدائها وهذا ما سوف نتناوله فى دراسات مقبلة إن شاء الله وقدر .

حادى عشر : يجب أن يوجه اهتمام المنظمات والهيئات والجمعيات المحاسبية بالوحدات غير الهادفة للربح باعتبارها من البنيات الأساسية للمجتمع ، وتتعامل فى أكثر من ٣٥% من الأموال المتداولة على المستوى القومى ، ونأمل أن يؤسس اتحاد عالمى للمحاسبين العاملين بالوحدات غير الهادفة للربح لرعاية مصالحهم والنهوض بمستواهم المهنى .

ثانى عشر : ندعو الله سبحانه وتعالى أن تكون هذه الدراسة مفيدة ونافعة لإخواننا المحاسبين والمراجعين والمراقبين ومن فى حكمهم المعنيين بأمور الوحدات غير الهادفة للربح .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

قائمة المراجع المختارة

للحصول على مزيد من المعرفة عن محاسبة الوحدات غير الهادفة للربح

- د . أبو الوفا محمد أبو الوفا : " الجمعيات الخيرية بين التأصيل الشرعى والتنظيم القانونى " ، بحث مقدم إلى ندوة التقييم الاقتصادى والاجتماعى للجمعيات الخيرية الأهلية ، مركز صالح عبد الله كامل ، جامعة الأزهر ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- د . تهانى محمود النشار : " قياس ورقابة أداء المنشآت غير الهادفة للربح : إطار محاسبى مقترح " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة جامعة طنطا ، العدد الأول ، ١٩٩٦م .
- الشيخ جمال قطب : " بعض الجوانب الشرعية للجمعيات الأهلية " ، بحث مقدم إلى ندوة التقييم الاقتصادى والاجتماعى للجمعيات الخيرية الأهلية ، مركز صالح عبد الله كامل ، جامعة الأزهر ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- د . حسين شحاتة : " محاسبة التأمين التعاونى الإسلامى " ، دار التقوى ، مصر ، ١٩٩٢م .
- د . حسين شحاتة : " حرمة المال العام فى ضوء الشريعة الإسلامية " ، دار النشر للجامعات ، مصر ، ١٩٩٩م .
- د . حسين شحاتة و د . عبد الستار أبو غدة : " فقه ومحاسبة الوقف " ، وزارة الأوقاف بالكويت - الأمانة العامة ، ١٩٩٩م .
- د . حسين شحاتة : " أصول الفكر المحاسبى الإسلامى " ، دار التقوى ، مصر ، ١٩٩٢م .
- د . خيرى عبد الهادى محسب : " الرقابة على الفعالية فى الوحدات غير الهادفة للربح " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد الرابع ، ١٩٨٧م .
- خالد محمد حلمى أبو المكارم : " ترشيد الإنفاق فى الوحدات غير الهادفة للربح فى إطار الفكر المحاسبى والفكر الإسلامى " رسالة دكتوراه ، تجارة سوهاج ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- د . رياض حمزاوى و د . طلعت السروجى : " إدارة منظمات الرعاية الصحية " ، دار القلم للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م .
- د . سلطان المحمدى سلطان و د . مصطفى أبو المكارم : " المحاسبة فى الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الأخرى " ، الرياض ، دار المريخ ، ١٩٩٠م .
- د . سمير أبو الفتوح صالح : " مدخل رئيسى مقترح لتقييم أداء المنظمات غير الهادفة للربح ... " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد الثالث ، ١٩٨٧م .
- الشيخ عبد الوهاب خلاف : " علم أصول الفقه " ، دار القلم ، الكويت ، ١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧م .

- د . على عبد الواحد وافى : " الدعم والتكافل الاجتماعى فى الإسلام " ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، العدد ٣٥٠ ، يونيو ١٩٨٥ م .
- د . عوف الكفراوى : " سياسة الإنفاق العام فى الإسلام وفى الفكر الوضعى " ، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ١٩٩٦ م .
- - عاطف عبد المجيد عبد الرحمن : " نظام التكاليف فى الوحدات غير الهادفة للربح ... " ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٠ م .
- د . فؤاد أبو إسماعيل وآخرون : " إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ١٩٩٩ م .
- د . كمال عبد السلام حسن : " دور بيانات المحاسبة الإدارية فى دعم قرارات المنظمات الحكومية غير الهادفة للربح " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد السادس ، ١٩٩٠ م .
- الإمام محمد أبو زهرة : " التكافل الاجتماعى فى الإسلام " ، الكويت ، دار الكتاب الحديث .
- د . محمد عبد الحليم عمر : " الإفصاح المحاسبى فى الجمعيات الخيرية الأهلية " ، بحث مقدم إلى ندوة التقييم الاقتصادى للجمعيات الخيرية الأهلية فى مصر ، مركز صالح عبد الله كامل ، جامعة الأزهر ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .
- د . محمد عبد الحليم عمر : " مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادى للجمعيات الخيرية الأهلية " ، بحث مقدم إلى ندوة التقييم الاقتصادى للجمعيات الخيرية الأهلية فى مصر ، مركز صالح عبد الله كامل ، جامعة الأزهر ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .
- د . مدحت محمد إسماعيل : " مفهوم وأسس وقياس كفاءة الأداء فى الوحدات الحكومية " ، مجلة التكاليف - مصر يناير ١٩٨٦ م .
- د . نعيم نصير : " المنظور الإسلامى والوضعى للرقابة على الإدارة العامة " ، مجلة العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود ، المجلد الثالث ، ١٩٩٠ م .
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين : " معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية " ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- د . يوسف إبراهيم يوسف : " وسائل الرقابة على الأموال العامة بين الفكر الوضعى والفكر الإسلامى ، المجلة العلمية لتجارة الأزهر ، العدد العاشر ، يناير ١٩٨٥ م .
- د . يوسف كمال محمد : " فقه الاقتصاد العام " ، دار القلم / ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

المنشآت التي لا تهدف الي الربح

• الجمعيات الخيرية والنوادي هي بمثابة هيئات خاصة لها شخصية معنوية ولا تعمل على تحقيق الربح.

• تهدف الي تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية او الرياضية او التعليمية او الثقافية.
لا تكون مملوكة لشخص معين أو لمجموعة أشخاص ومن ثم يختفى عنصر رأس المال بالنسبة لهذه النوعية من المنشآت بعكس المنشآت التجارية او المهن الحرة.

إيرادات المنشآت التي لا تهدف الي الربح

تعتمد الجمعيات والنوادي على مصادر عديدة للحصول على إيراداتها، ومن أهمها:

١. رسوم العضوية (رسوم يدفعها الأعضاء الجدد).

٢. الإشتراكات السنوية (يدفعها الاعضاء سنويا أو عن فترة قد تقل عن سنة).

٣. التبرعات

- تبرعات عامة (غير مخصصة لغرض معين ويتم التصرف فيها طبقا لإرادة المنشأة التي لا

تهدف الي الربح).

- تبرعات مخصصة (تبرعات يشترط المتبرع صرفها في أغراض محددة).

٤. إعانات من الحكومة للمساعدة فى تحقيق الأهداف.

٥. اليانصيب والحفلات الخيرية.

٦. الإيرادات من المباريات الرياضية وتأجير اللاعب وغيرها بالنسبة للنادى الرياضية.

تحقق الإيرادات

• رسوم العضوية

- إذا كانت رسوم العضوية تسمح بالعضوية فقط ويتم سداد قيمة باقى الخدمات والمنتجات على حده أو أن هناك رسوم إشتراك سنوية، فيتم الاعتراف بالإيراد عندما لا يكون هناك شك فى إمكانية تحصيلها.

- إذا كانت رسوم العضوية تعطى الحق لصاحبها الحصول على خدمات أو نشرات خلال فترة الإشتراك أو شراء خدمات أو بضائع بأسعار تقل عن تلك الاسعار المستخدمة لغير الاعضاء، فيتم الاعتراف بالإيراد فى ضوء توقيت وطبيعة وقيمة المنافع المقدمة للعضو.

• رسوم الأشتراكات السنوية أو الرسوم الدورية.

- تسجل الأشتراكات السنوية أو الرسوم الدورية الخاصة بالأعضاء على اساس عدد الاعضاء (طبقاً لما هو مسجل بسجل العضوية) وقيمة إشتراك كل منهم طبقاً للائحة الأشتراكات الخاصة بالجمعية أو النادى ، وتظهر فى حساب الإيرادات والمصروفات بعد تسويتها بالأشتراكات المستحقة (أرصدة مدينة بالميزانية) وكذا الأشتراكات المحصلة مقدماً عن سنوات تالية (أرصدة دائنة بالميزانية).

- فى حالة توقف العضو عن سداد بعض الأشتراكات المستحقة عليه عن مدة سابقة والتي سبق وأن رحلت الي حساب الإيرادات والمصروفات، فإن تلك الأشتراكات ترحل الي حساب الأشتراكات المعدومة مع إلغاء حساب الأشتراكات المستحقة.

من ح/ الأشتراكات المعدومة (ح أ / م) -----

الى ح / الأشتراكات المستحقة (ميزانية) -----

إستخدام الأساس النقدى فى إثبات إيرادات رسوم الأشتراكات السنوية أو الدورية

نظراً لأن العضو يمكن أن يتوقف عن سداد الأشتراكات السنوية دون أن تمتلك الجمعية أو النادى إرغامه على السداد بإعتبارها لا تمتلك الحق القانونى فى هذا، حيث كل ما تستطيع عمله هو إلغاء العضوية أو منعه من الأستفادة بالخدمات أو الدخول. ومن أجل هذا **ففى معظم الأحوال** لا يتم الاعتراف بالأشتراكات المستحقة كإيراد محقق (أساس نقدى) بمعنى أنه لا يتم تسجيلها بالدفاتر إلا

عند تحصيلها مع مراعاة فصل اية متحصلات تخص سنوات تالية بالأرصدة الدائنة بإعتبارها إشتراكات محصلة مقدما.

• التبرعات والأعانات

- تسجل التبرعات العامة عادة عند إستلامها وترحل الي حساب الإيرادات والمصروفات السنوى.
- بالنسبة للتبرعات المخصصة (مخصصة لغرض معين محدد بمعرفة المتبرع - مثل بناء مبنى أو شراء أصل ثابت) فتسجل عند إستلامها فى حساب دائن خاص (بالأرصدة الدائنة بالميزانية) حتى يتم تنفيذ الغرض المخصص من أجله ذلك التبرع وحينئذ يرحل الى حساب الفائض المجمع للنادى او الجمعية ولا يرحل إطلاقا لحساب الإيرادات والمصروفات.

مثال: تسلمت إحدى الجمعيات خلال عام ٢٠٠٢ مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنية تبرع من أحد أعضائها للصرف على نشاطها الجارى فى حين تسلمت فى ذات العام مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنية من أحد رجال الأعمال لبناء مبنى لمشغل السيدات، هذا وقد تم البدء فى البناء والأتتهاء منه خلال عام ٢٠٠٣.

حل المثال العملى:

عام ٢٠٠٢	٢٠٠٠٠	من ح/ البنك
	٢٠٠٠٠	الى ح/ الايرادات
	١٠٠٠٠٠	من ح/ البنك
	١٠٠٠٠٠	الى ح/ تبرعات مخصصة (إرصدة دائنة بالميزانية)
عام ٢٠٠٣	١٠٠٠٠٠	من ح/ المباني - أصول ثابتة
	١٠٠٠٠٠	الى ح/ البنك
	١٠٠٠٠٠	من ح/ تبرعات مخصصة
	١٠٠٠٠٠	الى ح/ الفائض المجمع

• الإيرادات الأخرى

فى حالة إعتماد الجمعية أو النادى على الحفلات لتمويل جزء من عملياتها فإنه يفتح حساب مستقل لكل حفلة يجعل مدينا بمصروفاتها ويجعل دائنا بإيراداتها والفائض أو العجز نتيجة لتلك الحفلة يرحل الي حساب الإيرادات والمصروفات.

عند الصرف ----- من ح/ حفلة الربيع السنوية

الى ح/ النقدية أو مصروفات -----

مستحقة

عند إثبات الإيراد ---- من ح/ النقدية

الى ح/ حفلة الربيع السنوية -----

المصروفات الخاصة بالمنشآت التي لا تهدف الى الربح

- تختلف عناصر المصروفات باختلاف الغرض من الجمعية او النادي وذلك بحسب النشاط الاجتماعى أو الرياضى أو الثقافى للجمعية او النادي.
- يجب التفرقة بين الصروفات الايرادية التي تنفق على ممارسة الانشطة المختلفة للجمعية او النادي والتي تظهر فى حساب الايرادات والمصروفات وبين النفقات الرأسمالية التي تنفق فى سبيل الحصول على أصول طويلة الاجل التي تظهر فى الميزانية.

الدفاتر والسجلات المحاسبية

تتكون المجموعة الدفترية فى المنشآت التي لا تهدف الى الربح بصفة عامة من:

- سجل العضوية (لتسجيل أسماء الاعضاء ورسوم العضوية المسددة)
- سجل الأشتراكات (لتسجيل أسماء الأعضاء ورسوم الأشتراكات السنوية أو الدورية)
- دفتر الصندوق أو البنك (دفتر تحليلى لبيان أنواع المقبوضات والمدفوعات المختلفه).
- دفتر إيصالات ذات صور أو كعوب.
- دفتر صندوق النثریات
- دفتر الايرادات والمصروفات.
- دفتر اليومية العامة.
- دفتر الأستاذ العام.

القوائم المالية للمنشآت التي لا تهدف الي الربح

تتكون القوائم المالية للمنشآت التي تهدف الي الربح مما يلى:

١. الميزانية: تتضمن الاصول بأنواعها (ثابتة - متداولة - أخرى) والالتزامات بانواعها (متداولة - طويلة) والفائض المجمع (الذى يحل محل رأس المال فى المنشآت التجارية).
٢. حساب الأيرادات والمصروفات: يسجل به جميع الايرادات التي تخص الفترة بعد تسويتها بالاييرادات المقدمة والمستحقة وكذا تسجل به جميع المصروفات التي تخص الفترة بعد

- رصيد النقدية في ٢٠٠٢/١/١ بلغ ١٣٨٥٠ جنيها.
- بلغت الأجور المستحقة في ٢٠٠٢/١/١ مبلغ ١٥٠ جنيها.
- رصيد الاراضى فى بداية العام بلغ ٦٠٠٠٠ جنيها.
- لم يكن هناك اشتراكات مستحقة فى بداية عام ٢٠٠٢.

المطلوب: تصوير كل من الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات وقائمة المقبوضات والمدفوعات عن عام ٢٠٠٢ لنادى الزمالك للاعب الرياضية.
ايضاح عن حل الحالة العملية:

حساب الاشتراكات

إشتراكات تخص العام (٢٨٠٠ عضو * ١٠ جنيه) ٢٨٠٠٠ (ح.أ. م)
يخصم: إشتراكات مستحقة لم تسدد ٥٠٠ (ميزانية)

ما سدد من الاشتراكات التى تخص العام ٢٧٥٠٠
يخصم: المحصل خلال العام ٣٠٠٠٠

إشتراكات مدفوعة مقدما ٢٥٠٠ (ميزانية)

=====

إهلاك المباني = ٥٠٠٠٠ * ٢% = ١٠٠٠ جنيه
إهلاك الأثاث = ١٠٠٠٠ * ٨% = ٨٠٠ جنيه
المدفوع خلال العام لشراء أراضى = ٦٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠ جنيه
المدفوع خلال العام لأجور العمال

الأجور المستحقة أول العام ١٥٠ جنيه
يضاف: الأجور التى تخص العام ٤٢٠٠ جنيه
يخصم: الاجور المستحقة فى آخر العام ٢٠٠ جنيه

المسدد خلال العام لأجور العمال ٤١٥٠

المراجعة للمنشآت التي لا تهدف الى الربح

يجب أن يغطي الدارس فى نهاية هذا الفصل ما يلى:

- (١) تطبيق أساليب المراجعة والفحص على المنشآت التي لا تهدف الى الربح.
- (٢) الأختلافات بين مراجعة وفحص المنشآت التي لا تهدف الى الربح ومراجعة المنشآت التي تهدف الى الربح.

المنشآت التي لا تهدف الى الربح (الجمعيات والمنشآت الاجتماعية)

- يتم تأسيس الجمعيات والمنشآت الاجتماعية طبقا لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.
- فى جميع الاحوال يجب على المراجع معرفة أهداف الجمعية وأنشطتها وأية متطلبات قانونية أخرى من خلال الاطلاع على نظامها الاساسى ولائحتها الأساسية.
- يجب على المراجع أن يطبق نفس المعايير المهنية، وبالتالي تتم أعمال المراجعة طبقا لمعايير المراجعة الدولية والمصرية وذلك حتى لو لم تكن هناك أتعاب أو كانت الأتعاب رمزية.

بعض المشاكل المحاسبية

- مستوى أنظمة الرقابة الداخلية

من الصعب ان تعين المنشأة الاجتماعية مستشارين وعاملين كل الوقت لذا فإن مستوى أنظمة الرقابة الداخلية يكون منخفضا ويصعب على المراجع الاعتماد عليه عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة. وإن كان يجب ان يوضح للمنشأة ضرورة إتباعه.

- القوائم المالية

عادة ما ترغب تلك المنشآت فى تقديم صورة مرضية عنها للحصول على مزيد من التبرعات وبالتالي يجب على المراجع أن يكون حذر لمنع محاولة تحسين صورة القوائم المالية.

- إختلاف إطار إعداد القوائم المالية عن المنشآت التي تهدف الى الربح.

إجراءات المراجعة

(١) تخطيط والإشراف على أعمال المراجعة فى ضوء طبيعة المتطلبات المحاسبية للمنشآت

الاجتماعية وكذا فى ضوء التقارير المزمع تقديمها وطبيعتها..

٢) إختبار صحة وإكتمال المقبوضات كما يلي:

- دراسة وتفهم وإختبار وجود نظام قوى صارم على صناديق جمع التبرعات والتي يجب أن يحكم إغلاقها لمنع فتحها من غير الأشخاص المرخص لهم بذلك.
- يجب أن يتأكد المراجع من أن صناديق التبرعات تجمع بصفة منتظمة ويتم عدّها مرتين وأن يتم تسجيل محتوياتها بمعرفة شخصين على الأقل.
- التأكيد أن هناك رقابة مزدوجة على فتح البريد وكل الحوالات البريدية وأنه يتم تسجيلها وتسويتها مع النقدية بالدفاتر.
- التأكيد من تسليم المتبرعين إيصالات بما يفيد إستلام تبرعاتهم.
- التأكيد من حفظ عقود الاتفاقيات بعناية وأنه يتم فحصها بانتظام لمتابعة المتحصلات المعلقة.

تابع إجراءات المراجعة

- الربط بين التبرعات بملف المراسلات على أن يتم متابعة التبرعات المعلقة.
- فحص المنح الممنوحة من الجهات الحكومية وأية جهات مانحة أخرى لمتابعة المنح التي تم إستلامها وأنه يتم إستخدامها طبقاً لشروطها.
- يجب أن تعد الفروع (إن وجدت) تقارير بصفة منتظمة لمركزها الرئيسى على أن يتأكد المراجع من أن كافة التقارير قد تم إستلامها كما يقوم بإختبارها وأنها قد ادرجت ضمن القوائم المالية.
- يجب على المراجع أن يأخذ فى إعتباره متطلبات المنشأة التي لا تهدف الى الربح أو المتبرعين فى تخصيص الأموال لأغراض محددة (مخصصة – غير مخصصة) حيث يتعين وجود سجلات منفصلة تراعى طبيعة إيرادات وأصول هذه التبرعات.

تابع إجراءات المراجعة

- مراجعة الاموال الممنوحة لمنتفعين مع المستندات والاعتماد من مجلس الادارة وأنها متمشية مع اهداف المنشأة.
- إختبار ان الإيداع البنكى يتم فور إستلام النقدية.
- مطابقة الايداعات البنكية مع سجلات الإستلام.
- مراجعة مذكرات تسوية حسابات البنوك وأنها تعد بصفة منتظمة.
- فحص الشيكات المرتدة من حيث التاريخ والتوقيعات والتظهير إلخ.

- فحص المدفوعات خلال الفترة التالية لتاريخ الميزانية لإكتشاف أية مستحقات لم تسجل بالفاتر.

- أعمال المراجعة الاخرى (كما فى أعمال مراجعة المنشآت التجارية)

تقرير المراجع

- يجب أن تكون تقارير المراجع متمشية مع المتطلبات المهنية مع ملاحظة أن القوانين المنظمة لعمل تلك المنشآت قد تتطلب من المراجع إبداء رأيه حول بعض النواحي الإدارية والتشغيلية أو الضبط الداخلى.
- نظرا لوجود صعوبة فى تطبيق الرقابة المناسبة على التبرعات قبل إدخالها فى السجلات (كما هو الحال بالنسبة للإيرادات فى المنشآت التجارية) لذلك يجب أن يكون المراجع مقتنعا بوجود نظم محاسبية كافية ورقابة مناسبة على العمليات وأنه لا يوجد ما يثير الشك فى صحة وإكتمال الإيرادات مما يمكن المراجع من إصدار تقرير غير متحفظ.

المنشآت الاخرى التى لا تهدف الى الربح (النوادي والاتحادات الرياضية والمنشآت السياسية والنقابية)

فيما يلى الأعتبارات الخاصة بأسلوب مراجعة تلك المنشآت:

- (١) ما هو نوع الراى (التاكيد) المطلوب من المراجع؟
- (٢) هل المنشأة كبيرة أم صغيرة؟ (معيار كفاءة وكفاية النظم المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية).
- (٣) ما هى السجلات التى يجب ان تحتفظ بها المنشأة؟ (سجل العضوية ، سجل الإيرادات والمصروفات ، سجل الأشتراكات ، دفتر الصندوق)
- (٤) ما هو المظهر الرئيسى للمنشأة؟ (هل لديها أصول طويلة الأجل).
- (٥) كيف تكونت المنشأة وهل توجد قيود تحدد انشطتها المسموح بها؟
- (٦) ما هى السياسات المحاسبية المتبعة وهل هى مناسبة؟
- (٧) ما هى القوائم المالية الالزامية وهل هى صحيحة؟
- (٨) يجب على المراجع ان يحصل على أدلة عن كافة تأكيدات القوائم المالية.

أوجه الأختلاف بين مراجعة المنشآت التي لا تهدف الى الربح والتي تهدف الى الربح

الموضوع	المنشآت التي تهدف الى الربح	المنشآت التي لا تهدف الى الربح
التكوين والأهداف	زيادة الأرباح وأهداف تجارية وإقتصادية وتنمية رأس المال .	أهداف إجتماعية وثقافية وسياسية ومن ثم الحفاظ على رأس المال.
أنظمة الرقابة الداخلية	كافية وملائمة ومعقدة فى بعض الأحوال	سهلة ومبسطة ومنخفضة المستوى
المخاطر ومستويات الأهمية النسبية	إستخدام الحكم الشخصى	قد يتحدد بالقانون أو باتفاقية المراجعة فى بعض الأحوال.
الهيكل الوظيفى وأهداف العاملين	عدد كبير من ذوى الكفاءات والمؤهلات والخبرات	عدد اقل لا يتطلب فيهم القدرات المهنية العالية
أسس التمويل	رأس المال والقروض	التبرعات والاشتراكات

أوجه الشبه بين مراجعة المنشآت التي لا تهدف الى الربح والتي تهدف الى الربح

إتباع نفس الأسلوب فى عملية المراجعة

(١) التخطيط والاشراف بما فى ذلك تفهم النشاط وتحديد المخاطر والأهمية النسبية.

(٢) دراسة وفهم أنظمة الرقابة الداخلية.

(٣) الحصول على أدلة المراجعة الكافية والسليمة.

(٤) إصدار التقارير.

ملخص للأمور الهامة

المنشآت التي لا تهدف الى الربح

- قد تحتوى هذه المنشآت على مخاطر هامة بالنسبة للمراجع خاصة إذا كان الأمر يتعلق بإيراد هام.
- قد تحدث حالات غش فى هذه المنشآت بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية أو عدم الالتزام بها.
- معظم أعمال المراجعة متشابهة بين المنشآت التى لا تهدف الى الربح والمنشآت التى تهدف الى الربح.
- يجب أن يستخدم المراجع حكمه الشخصى ومعلوماته عند إجراء المراجعة فى المنشآت التى لا تهدف الى الربح

حل الحالة العملية الاولى

الصعوبات المتوقعة لأعمال الفحص:

- (١) تحديد مستخدمى القوائم المالية. (الموافقة على وتوثيق شروط المراجعة)
 - (٢) تفهم لوائح وأهداف المنشأة. (تم تمويلها بمعرفة شخص واحد وتريد حاليا التوسع فى التمويل مما قد يؤثر على إتساع أنشطتها وأهدافها).
 - (٣) الاعتماد على دور المتطوعين الذين لا يمكن الوصول اليهم بسهولة كما ان شعورهم بالمسئولية يكون اقل.
 - (٤) قصور فى إدراك المخاطر والرقابة مما يصعب من عمل المراجع.
- الاهتمام بالموظفين الذين لم يسبق مراجعتهم ليكونوا متفهمين انطاق وحدود عملية المراجعة بالتالى يجب أن يتفهموا:

- (١) دور المراجع وكيف سيقوم بأداء عملية المراجعة.
- (٢) الدور الذى سيلعبه الموظفون.
- (٣) مساعدة الموظفين لتفهم المخاطر والاختاء التى يمكن ان تحدث واثرها.
- (٤) طبيعة الرقابة وأشكال تطبيقها.
- (٥) الأسس التى يمكن الرجوع اليها.

خطوات المراجعة:

- (١) التخطيط لأعمال المراجعة
- (٢) إصدار شروط التعاقد والاتفاق (خطاب الارتباط)
- (٣) تحديد وتقييم مستويات وانواع المخاطر وإحتمالات حدوثها واثرها.

٤) تقييم وإختبار إجراءات الرقابة الداخلية المستخدمة.

٥) الحصول على ادلة المراجعة الكافية والمناسبة.

٦) توثيق النتائج وإعداد التوصيات ومناقشتها.

٧) إصدار التقارير.

المخاطر الرئيسية والرقابة التى يتوقع وجودها:

١) الفشل فى تحديد الأهداف بوضوح او تحقيق الاهداف التى سبق تحقيقها وكذا التنافس مع

المنشآت الأخرى على تحقيق نفس النوعية من الاهداف.

يجب أن تتضمن الرقابة:

- توثيق الاهداف

- تحليل الانواع المماثلة من المنشآت.

٢) الخسائر المالية والغش فى المساعدات. ويجب أن تتضمن الرقابة:

- رقابة إحكام صناديق التبرعات

- إيداع المتحصلات اولاً بأول.

- مراجعة المنح مع الاتفاقيات.

- تسجيل المتلقين للخدمات.

٣) فقدان الاصول (إمساك سجل للاصول وفحص طرق الحراسة وطرق الحماية).

٤) إختراق اللوائح (تقييم معايير الصحة والامان والتدريب المستمر وتفهم اللوائح والتغطية

التأمينية).